SÜLEYMANİYE
29
Seyyid Nazif ef.



SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı . Seyyid Nazif ef.
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 29
Tasnif No. 297.3
١٨
ترسانۀ عامره حکیم السید موسی نظیف
افندینک وقفیدر سنه ١٢٥٩
شرح اثبات الواجب
لمحمد التبریزی الحنفی
وقف سید نظیف افندی
١٢٩
٧



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن تقدس جنابه من ان يكون شريعة لكل وارد
وتنزه من ان يطالع عليه الا واحدا بعد واحد
تحيرت العقول والافهام في كبرياء ذاته • وتعامت الاذهان
والاوهام في بيداء عظمة صفاته • ثبت وجوده
بذاته وظهر اثره بصفاته يا من دل على ذاته بذاته •
وشهد بوحدانيته نظام مصنوعاته • صل على حبيبك
الذي دلنا على ما هو مدار السعادات الابدية وهدانا
الى ما هو مقر الكرامات السرمدية • وآله بررة الاتقياء
وعترته الخيرة الاصفياء • وبعد فهذه فوائد
شريفة كافية ونكات لطيفة وافية في حل رسالة
اثبات الواجب المشتملة على الدقائق في تحقيق اعلى
المطالب للمولى المحقق والفاضل المدقق افضل المتأخرين
واكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد الدواني •
بلغه الله تعالى في الجنة الى اقصى الامالي والاماني
كتبتها تذكرة لاولي الالباب متوكلا على الملك الوهاب
وجعلتها هدية لمحفل من كان على اشرف الخصائل بترويج
قوانين العلوم والفضائل وهو صاحب الآيات والعظمة
والجلال • وناصب رايات المكرمة والكمال • وجالس
وسادة العز والاقبال حارس طريق الافادة •
بالفضل والافضال • ناظم مناظم ملة الزهراء عالم معالم
الشريعة الغراء • ونظام مباني الدولة الرفيعة قوام

مدارج

مدارج الحشمة ما يمنعه قد تشرفت بتقبيل سدة
السنية شفاه الاعالي • وتوجهت الى عتبة العلية
جباه اصحاب المكارم والمعالي • الملقب بلسان الغيب
لو فور محبة الاله بحبيب الله تعالى في مقام العز والاحترام
الى قيام الساعة وساعة القيام • ويرحم الله عبدا قال
امينا • وها انا اشرع في المقصود بعون الملك المعبود
قوله البراهين اي الدلائل لكنه عبر عنها بالبراهين
ترغيبا وترويجا انما حملناه على ذلك لانه سيظهر ان
كثيرا منها ليس برهانا حقيقة سيذكر المصنف في بعض
منها انها ضعيف قوله والاخر ليس كذلك الخ منهم من
زعم ان جميع براهين هذا المطلب يتوقف على ابطال
الدور والتسلسل وهذا ناش من عدم الفرق بين اللزوم
من الدليل وبين ابتناء الدليل عليه مع انه بين قوله كما
سيرد عليك ما سيرد علينا ليس جاريا الا في ابطال
التسلسل كما سيظهر ولو كان جاريا في ابطال الدور
ايضا لكان لما ذكره وجه في الجملة قوله فلا جرم رتبنا
الرسالة على مقصدين كان الاولى ان يقول على مقصدين
وخاتمة لانها ايضا من جملة اجزاء الرسالة لكن سابق
كلامه لا يلائمه ولا يقتضيه قوله ولما كان الثاني ابسط
اي اكثر بسطا في الكلام كان اولى بالتقدم للاهتمام
او اقل اجزاء لانه ليس فيه ابطال الدور والتسلسل
جزء منه فقدم لقلته وحقيقة الحال فيه يتبين فيما
سيأتي قوله راينا ان نقدمه اي راينا تقديمه اولى فعلى
هذا الرؤية بمعنى العلم لا الابصار وان كان له وجه
في هذا المقام قوله المقصد الاول في المسلك الاول قال

قوله سيذكر الجاحدة اراد به العلامة التفتازاني قال
في شرح المقاصد ومنهم من توهم صحة الاستدلال على
وجود الصانع بحيث لا يفتقر الى ابطال الدور والتسلسل
قال ولا خفاء في رجوع هذه الدلائل الى بعض ادلة ابطال
التسلسل الخ لكن مراد العلامة ان جميع براهين هذا المطلب
براهين على ابطال التسلسل لا ان ابطاله ماخوذ فيها وان كان
التوقف يشعر بذلك ويدل على ما قلنا قوله في شرح العقائد
النسفية بل هو احد ادلة بطلان التسلسل وما قاله مولانا محمد
المحشي ناش عن عدم التفطن بمقصوده عبارة عن اقامة
لا يخفى ان ابطال التسلسل والدور وظاهر انه جميع براهين هذا
دليل ينتج بطلانهما والدور فكلام الزاعم
المطلوب ينتج بطلان التسلسل والدور قوله اقول قول العلامة
تام لا التباس وزيادة فيه قول المصنف والحدوث للعالم
في شرح العقائد عند قوله وقد يتوهم ان هذا دليل على
هو الله تعالى هكذا او قد افتقار الى ابطال التسلسل وليس
وجود الصانع من غير افتقار الى ادلة بطلان التسلسل
كذلك بل هو اشارة الى احد ادلة اشارة الى الواحد
ولا شك ان هذا صريح في ان كونه اشارة او مستلزم له
الادلة علما لا افتقار والتوقف هنالك
فلا مخلص مما وقع فيه وقد اعترض عليه لا يستلزم
مولانا صلاح الدين وقال ان هذا اشارة ناش من قلة
التوقف المذكور وما قيل في المراد
التدبر
علي

في الحاشية سماه اولا باعتبار انه ذكرنا اراينا ان
تقدمه فصار اولا في البيان وان كان ثانيا في الذكر والتفصيل
انتهى والمقصود منه دفع ما يتوهم من التدافع بين كلاميه
حيث سمى مسلكا واحدا اولا وثانيا ووجه الدفع انه
لما اخر المسلك الغير المتوقف على ابطالهما في الذكر
الاجمالي وتفصيل اجزاء الرسالة لكونه عدميا سماه
ثانيا في قوله ولما كان الثاني ولما قدمه في البيان لكونه
ابسط لما اشار اليه بقوله راينا ان نقدمه سماه اولا
في قوله المسلك الاول ولا غبار عليه **قوله** الطريق قيل
قالوا هذا الطريق لبعض المتاخرين يعني صاحب
التلويحات كالمركبات خصها بالذكر لكونها اظهر
وجودا وامكانا من البسائط **قوله** او لا لا شك في وجود
ان كلمة او عاطفة اشارة الى انه يمكن تقرير البرهان بوجهين
وما وقع في بعض النسخ من كلمة اذ التعليلية بدلها
لعله تحريف وقع من الناسخ **قوله** اذ كل ممكن فله علته
اي اذ كل ممكن موجود فله علة موجودة مغايرة له وانما
قيدنا الممكن بالموجود لان الكلام لا يتم في مطلق
الممكن لانه لا يستدعي علة موجودة كما في الممكنات المعدومة
وانما قيدنا بالعلة الموجودة ليلزم التسلسل المحال الذي
هو في الامور الموجودة وايضا لو لم يقيد بها لم يحصل
ما هو المطلوب في هذا المقام وهو وجود الواجب لذاته
والتقييد بالمغايرة لانها لم تكن كذلك لم يلزم شيء من
الامرين المذكورين وبهذا يندفع ما يتوهم من ان اللازم
على تقدير عدم استناد ممكن الى الواجب احد الامور
الثلثة توقف الشيء على نفسه او الدور او التسلسل فالاولى

قوله صاحب التلويحات وهو الشيخ الفاضل شهاب الدين [illegible] وهو صاحب [illegible] ايضا من الحكماء المتأخرين
لكونها اظهر وجودا اما ظهرية وجود [illegible] فان كلها ان يصير محسوسا فحكم عليه بالوجود فلان [illegible] البسائط فان المجردات منها كالعقول لا ظهور لوجودها
لعدم كونها محسوسة وان كان بعضها كالعناصر ظاهر الوجود واما ظهرية الامكان فلظهور احتياج [illegible] في وجوده الى اجزائه ولعلله دون البسائط
قيل قالوا قائله صاحب شرح المواقف وهو السيد الشريف قدس سره العزيز
منلا حنفي
وهو علي القاري

عدم

عدم الاقتصار على الاخرين على انه يمكن ان يقال تركه
لظهور فساده او لكونه في قوة الدور وقد صرح في
بعض تصانيفه فانه مستلزم للدور تامل وفيه ان الممكن
هو الذي اذا نظر اليه مع قطع النظر فيما عداه لم يجب له
لذاته وجود ولا عدم فلم لا يجوز ان يجب له احدهما
وهو الوجود مثلا لذاته بشرط عدمي غير مستند الى
مرئية من حيث هو فلا يلزم للممكنات علة موجودة
مغايرة له وايضا يجوز ان يكون احدهما وهو الوجود
مثلا راجحا لذاته رجحانا غير واصل الى حد الوجوب
وان يقع للطرف الراجح لذاته بهذا الرجحان الغير
الواصل الى حد الوجوب ولا يلزم الترجيح بلا مرجح
فضلا من ترجيح المرجوح بل ترجيح الراجح ولا فساد فيه
فلم يلزم للممكن الموجود علة مغايرة له فضلا عن الموجودة
ولا بد لنفي هذين الاحتمالين من دليل وقد تصدى المص
في الخاتمة لدفع هذين الاشكالين وستطلع على حقيقة
الحال في تحقيق هذا المقال ان شاء الله تعالى ثم اعلم
ان المقدمة المذكورة انما تتم لو ثبت انه لا يجوز ان يكون
وجود ممكن مما يقتضيه ماهية امر اخر من حيث هي هي
بلا اشتراط وجود بان وجود الممكن من لوازم ماهية
ذلك الامر الاخر ولا بد لنفي هذا الاحتمال ايضا من
دليل ودعوى البداهة غير مسموعة وسيجيء ما يجدي
نفعا ان شاء الله تعالى في هذا المقام **قوله** وحاصله قال
في الحاشية اي حيثية الدور والتسلسل فان الترديد حاصل على
التقديرين كما لا يخفى وكذا ابطال شقوق الترديد
والايراد عليه بانه يجوز ان يكون ما فوق المعلول

يجوز وجه التامل اشارة الى استخراج دليل [illegible]
فانحصر [illegible] اشارة الى انه كما يستلزم الدور [illegible]
في قوة الدور وان [illegible] الا انتقال الاول اظهر
ليستلزم التسلسل اشارة الى انه يستلزم الدور وكذلك والدور
وان يكون مستلزما له ولعل وجه التامل ان ما ذكره
والدور حديث الكون في قوة الدور لا لدفع الاولوية
لعلاوة [illegible] كما هو المقصود عند البعض
وان نصح المقتضي [illegible] انه لازم للدور

وجه هذا المنع على انه اذا كان وجود الممكن بالاولوية
الذاتية من غير احتياج الى شيء او كان وجود الممكن واجبا
لذاته مع قطع النظر عما عداه
اما بان الواقع وتحقق الدفع من الشارع او اشارة الى
انه سيطلع على ان دفع الاشكالين الذين تصدى
المص لدفعهما غير متعين لما تعلم من ورود الاعتراض
على ما ذكره في دفعهما كما ستقف عليها مفصلا
ان شاء الله تعالى
محي الدين
قوله

الاخير علة مستقلة بجزء مثله ههنا ايضا بان يكون علة
المجموع المشتملة على الدور ذلك المجموع المستثنى عنه واحد
وح يكون له علل مستقلة متداخلة كما في تقدير التسلسل
فاعرفه ولا تترك بتخصيص الذكر في بعض الايرادات بالتسلسل
بعد ان علمت جريانه في الدور ايضاً انتهى كلامه لعل الغرض
منه دفع ما توقع من ان هذا الطريق اذ بنى على بطلان الدور
فلا يتم القول لعدم توقفه على ابطاله فلا يتم ان ما ذكره
على تقدير التسلسل لا الدور ووجه الدفع ان ما ذكره ليس
مخصوصا بشيء منهما ولا تغتر بظاهر العبارة في بعض
الايرادات ولا يقدح في ذلك الاختصاص بعض منها مثل
الايراد الاول بالتسلسل وانما خص بالذكر الايراد عليه
بجواز ان يكون ما فوق المعلول الاخير علة مستقلة وان كان
بعض اخص من الايرادات ايضا كذلك لقوته ومتانة هذا
ويرد على ما ذكره في بيان جريانه على تقدير الدور ايضاً
من كون علة المجموع المشتمل على الدور ذلك المجموع المستثنى
منه واحد انه يلزم الترجيح بلا مرجح لكون كل من احاده
وعلة لما عداه منها وايضا لا يكون ح علل مستقلة متداخلة
بخلافه على تقدير التسلسل على ان القول جريانه على تقدير الدور
مما لا حاجة اليه فيما هو بصدده قوله ضرورة انما يوجد
جميع اجزائه فهو موجود وان كان مما يتبادر الاوهام
الى قبوله نوقش فيه بالمنع مستندا بانه يجوز ان يكون
امر خارج شرطا لعينية جميع الاجزاء للشيء كما ان
المعلومات الاربع في كونها قضية مشروطة بتعلق الايقاع
او الانتزاع بالجزء الاخير منها وهو الوقوع او اللاوقوع
فكون مجموع تلك المعلومات علينا للقضية مشروطة

بتعلق

هذا اشتراك الورود من الدور والتسلسل كما سيجيء ان شاء الله تعالى

وانا اقول لا يخفى ان الترجيح بلا مرجح انما يلزم لو قال استثناء واحد بعينه وعلته الباقي وليس من المقصود هذا بل فرضه ان العلة في المجموع المشتمل على الدور ذلك المجموع المستثنى عنه واحد اي كل واحد استثنى الباقي علة مثلا المجموع المشتملة على الدور من الاربعة يكون بفرض خمسة يكون كل واحد في بعض علل الكاملة المتداخلة الاخيار بعضها متداخل العلل استقلال مستقلة متداخلة اذ المبادي متداخلة في تقدير الاخيار قافهم بعضها مع بعضه

بتعلق الايقاع او الانتزاع فاذا تحقق تلك الامور
الاربعة كلها ولم يتحقق الحكم لم يتحقق القضية مع كون
جميع اجزائها موجودة وسيأتي ما يعين في هذا الكلام
ان شاء الله تعالى قوله ولا شك ان يمكن قال في الحاشية
قيل كون كل مركب ممكنا مستلزم لكون المركبات الممتنعة
فالمركب من الضدين ممكنا واجيب عنه تارة بتخصيص
المركب بالموجود واخرى بالمفتقر الى الاجزاء وح نمنع
ان شيئا من المركبات الممتنعة مفتقر الى الاجزاء بمعنى
انه كلما تحقق ذلك المركب تحقق اجزائه اذ المحال جاز
ان يستلزم المحال انتهى كلامه وفيه ان الحكم بامكان
جميع الممكنات الموجودة لا يتوقف على الحكم بامكان
جميع الممكنات الموجودة لا يتوقف على الحكم بامكان
كل مركب ولا يستلزمه فكيف يتجه هنا هذا السؤال
فان قيل قد حكم بان كل محتاج ممكن يتجه عليه ان كل
مركب محتاج وكل محتاج ممكن فكل مركب ممكن فيلزم
ان يكون المركبات الممتنعة ايضا كذلك قلنا فالجواب
ح ليس على ما ينبغي اذ لا وجه في مقابلته لتخصيص
المركب باحد الوجهين المذكورين بل يجب تخصيص
المحتاج وايضا ليس شيء من التخصيص بجيد اما الاول
فلانه لا فرق بين المركب الموجود والمعدوم في
ذلك لان الاحتياج الى الغير مطلقا يقتضي من
ان يكون الذات كافية فيه ولا يقتضيه من حيث
هي اقتضاء تاما ضروريا وهو الامكان الذاتي
على ما يستفاد من التقسيم المعتبر عندهم واما الثاني
فلان الكل مطلقا مفتقر الى الاجزاء وجودا وعدما

كما يشهد به البداهة ومنعه مكابرة والقول بجواز استلزام
المحال للمحال ليس كليا جاريا في جميع الصور لجواز ان يكون
احد المحالين منافيا للاخر فلا يجامعه فضلا عن ان يستلزمه
والاولى ان يقال ان التركيب مطلقا يستدعي الامكان الذاتي
وينافي الامتناع الذاتي كما انه ينافي الوجوب الذاتي فعلى هذا
كل مركب ولو من الضدين والنقيضين ممكن بالذات وان كان
ممتنعا بالغير ولهذا حكموا بان البساطة من لوازم الوجوب
الذاتي واستبان منه ان امتناع الجزء ولو بالذات انما
يستلزم امتناع الكل بالغير لا بالذات وان الموقوف على المحال
وان كان محالا بالذات لا بالغير وان استحالة اللازم ولو بالذات
انما يستلزم استحالة الملزوم مطلقا سواء كان بالذات
او بالغير فعدم امكان اللازم بالذات لا يستلزم عدم
امكان الملزوم كذلك وايضا امكان الملزوم بالذات لا يستلزم
امكان اللازم كذلك وايضا امكان الملزوم بالذات
لا يستلزم امكان اللازم كذلك وذلك لان الواجب
بالذات لازم لعدم المعلول الاول مع ان الاول ممتنع
بالذات والثاني ممكن بالذات وقال المص في حاشية
شرح التجريد ههنا نكتة وهي ان امكان الملزوم بدون
امكان اللازم يستلزم امكان وجود الملزوم بدون
اللازم وهو ينفي الملازمة بينهما والحل ان امكان الملزوم
انما هو بالقياس اليه اعني الى ذاته وهو يستلزم امكان اللازم
بالقياس اليه اعني ذات الملزوم لا امكان اللازم بالقياس
الى ذاته ولا يتوهم انه هذا القول بالامكان بالغير فان
ذلك ان يجعله الغير بحيث يستوي نسبة ذاته على الطرفين
وما نحن فيه امكان بالقياس الى الغير لا امكان في ذاته

بسبب الغير وشتان ما بينهما انتهى كلامه
والمحتاج خصوصا الى الممكن الخ لا بد ان يتقيد بان يكون
الاحتياج الى ما لا يستند الى الذات والا فلا ينافي
في الوجوب الذاتي اذ اعتبار الواسطة المستندة الى
الذات لذاتها لا يقدح في ذلك كما قيل وايضا كلامه
يدل على ان الاحتياج الى الممكن مطلقا ولو بالامكان
وفيه ما فيه تدبر واعلم ان هذا البرهان مبني على
ان علة الحدوث علة البقاء حتى يكون الممكنات موجودة
مجتمعة والا فيجوز ان لا يكون مؤثر المؤثر باقيا في آن
تأثير المؤثر في معلوله فلا يلزم اجتماع مؤثر المؤثر مع
معلول المؤثر المتأخر من مؤثره وهكذا فلا يلزم اجتماع
الممكنات الموجودة في الوجود تأمل قوله فعلته اما نفس
المجموع او جزؤه او امر خارج عنه لا بد ان يؤخذ الامر
الخارج اعم من الخارج بتمامه ومن المركب من الخارج
والداخل لئلا يختل الحصر لان الجملة المفروضة هي
الممكنات الصرفة والمركب المذكور وان كان داخلا في الممكن
المطلق لكنه ليس بداخل في تلك الممكنات قيل لا يخفى عليك
ان احتياج جميع السلسلة من حيث الجميع الى علة انما
يعقل لو كان للجميع امكان ووجود غير امكانات الاجزاء
ووجوداتها واما اذا كان امكانه ووجوده عين امكانات
الاجزاء ووجوداتها فلا يعقل احتياج ذلك الجميع الى
علة بل علل وجودات الاجزاء كافية في وجوده عين امكانات
الاجزاء ووجوداتها فان امكان مجموع زيد وعمرو
ووجوده عين امكانيهما ووجوديهما حتى اذا وجد
زيد وعمرو بالايجادين لم يحتج مجموع وجوديهما الى

ومن البين المعلوم ان امكان
المجموع ووجوده صح

الى ايجاد غيرها سيجيء تحقيق الكلام في هذا المرام
وقيل انهم جوزوا حصول جميع العلوم النظرية بطريق
التسلسل بدون الانتهاء الى علم بديهي اذا كانت النفس
الناطقة قديمة بان يكون بعضها مكتسبا من بعض الى
غير النهاية بدون احتياج جميع تلك العلوم النظرية
الى ما يحصل ذلك الجميع ولم يجوزوا حصول تلك السلسلة
المركبة الحاصلة بعضها من بعض الى غير النهاية بدون
احتياجه الى ما يحصل ذلك الجميع بل حكموا بانه لا بد له
من محصل يفيد له الحصول ولا يكفي في حصول ذلك
حصول بعضها من بعض على الوجه المفروض مع عدم
ظهور الفرق بين الجمعين ملخصة ان كل واحد من هذين
الجمعين مركب من امور حاصلة غير متناهية فالحكم
بان حصولات الامور الغير المتناهية كافية في حصول
احد الجمعين اعني جميع علوم النظرية الغير المتناهية
وغير كافية في حصول الامر الذي هو جميع الممكنات
المتسلسلة الى غير النهاية تحكم بحت وكذا القول بان
جميع الامور المركبة من الممكنات المسلسلة الى غير النهاية
مجتمعة في الوجود فيكون ممكنا موجودا بناء على كون
كل واحد منها مؤثرا كافيا فيما بعده سوى المعلول
الاخير فرضا فيطلب موجودا افاد الوجود بخلاف
جميع علوم النظرية المذكورة فانها غير مجتمعة في الوجود
فلا يكون ذلك الجميع متصفا بالوجود فلا يطلب
كاسبا مفيدا لوجود ويمكن ان يقال اللازم منه امكان
اقامة الدليل على عدم كون جميع العلوم نظرية بحيث
لا يتوقف على ابطال شيء من الدور والتسلسل كاثبات

الواجب

الواجب وهذا لا ينافي تحقيق طريق آخر يتوقف عليه
كما في نحن فيه والمقرر في كتب المنطق هو هذا الطريق
لا الطريق الاول وكلامهم هناك فيه وغاية ما
في الباب تعدد الطريق فيه ايضا وعدم تعرضهم الا الواحد
منها والامر في ذلك سهل فتأمل قوله وامتناع تقدم الشيء
على نفسه قد يقال انه اراد تقدم الشيء على نفسه ذاتا
واعتبارا معا فلزومه مم بناء على جواز التغاير الاعتباري
وان اراد تقدم الشيء على نفسه ذاتا فقط فامتناعه
مم لجواز ان يكون الشيء باعتبار علة لنفسه باعتبار آخر
ولا بد لنفيه من دليل ويؤيده جواز كون الشيء علة
لنفسه في الذهن باعتبارين كالاجمال والتفصيل بين الحد
والمحدود كما هو المشهور فان قيل يجوز ان يكون المراد بالنفس
في الترديد ما هو كذلك ذاتا واعتبارا فمع اللزوم وبطلان
اللازم ظاهر قلنا ننقل المنع ح الى ما سيذكره من ان
الموجود الخارجي عن جميع الممكنات واجب لذاته لان
الموجود الخارجي على ذلك التقدير يحتمل ان يكون هو
مجموع الممكنات باعتبار آخر وقد يجاب عنه بان
العلية والمعلولية في الوجود الخارجي لا يتصور ان يكونا
باعتبارين وان كانا متصورين باعتبار الوجود الذهني
فيدعي البداهة في ذلك فتدبر قوله لان علة الكل يجب
ان يكون فيه كلام سيجيء تفصيله قوله فلا يكون
ما فرض علة المجموع وحده علة له بل لبعضه فقط
الظاهر ان يقال فلا يكون ما فرض وحده علة للمجموع
علة له بل مع غيره علة له او يقال فلا يكون ما فرض علة
للمجموع علة له بل لبعضه فقط قوله علة لنفسه ولعلله

قال في الحاشية لا يقال بطلان هذا الشق موقوف
على بطلان الدور وقد ذكرت ان هذا الطريق لا يتوقف
عليه لانا نقول يكفي في بطلانه لزوم كونه علة لنفسه
وهو ليس دورا او ذكر لزوم كونه علة لعلله وقع تبرعا
لا يتوقف المطلوب عليه ولما وقع ذلك في كلام المتأخرين
ونحن في هذا الموضع بصدد تقرير كلامهم وتحريره
لم نسقط مماشاة معهم فتأمل انتهى كلامه وانت تعلم
ان هذا الاعتذار ليس على ما ينبغي والاولى ترك
ولعلله لايهامه ما هو مخل بالمقصود فالقول بعدم
اسقاطه مماشاة معهم مما لا وجه له كيف وهو بصدد
تقرير الدليل على وجه يندفع عنه عدة ما يورد عليه
ثم اعلم ان كون الجزء علة لنفسه ولعلله يتضمن محالا
كثيرة بينة وغير بينة منها تقدم الشيء على نفسه
بمرتبة واحدة وبمرتبتين وبمراتب ومنها كون الشيء
علة قريبة وبعيدة معا لنفسه ومنها كونه علة
تامة وناقصة معا لنفسه ومنها توارد العلتين
المستقلتين على معلول واحد شخصي قوله فيكون علته
امرا موجودا لان علة الموجود موجود وقد سمعت ما
يتعلق بذلك فتذكر قوله والموجود الخارج من جميع الممكنات
واجب لذاته لاخفاء لاخفى في ان سياق كلامه يدل على
ان جميع الممكنات هو جميع الممكنات التي في سلسلة واحدة
يرشدك الى ذلك قوله لا شك في وجود ممكن ما الخ ويتجه
عليه ان الخارج عنها لا يلزم ان يكون واجبا لذاته لجواز
ان يكون ممكنا ولو نقل الكلام اليه لزم سلسلة اخرى والكلام
في مجموعها ايضا كالكلام في الاول فهكذا فلا يلزم المطلوب

اللهم

اللهم الا ان ينقل الكلام الى ان مجموع الممكنات اما
سلسلة واحدة او السلاسل متناهية او غير متناهية
فعلته اما نفسه او جزؤه او خارج عنه والاولان
باطلان بعين ما ذكره فتعين الثالث ولا شك في
ان الموجود الخارج على جميع الممكنات على هذا الوجه
الذي اخذناه واجب لذاته لانحصار الموجود في
الواجب والممكن فكل ما هو موجود خارج عن احدهما
فهو داخل في الاخر ولعل مقصود القوم ايضا ما ذكرناه
وان كان عبارتهم قاصرة عنه واعلم انه لو قال والموجود
الخارج من جميع الممكنات واجب لذاته او مستلزم له
لكان اولى ليتناول المركب من الواجب والممكن ايضا
وهو داخل في الخارج كما عرفت قوله وهو المطلوب قد
يقال ثبوت الواجب على تقدير عدم استناد ممكن
ابتداء او بواسطة اليه يكون خلفا لازما على تقدير
نقيض المطلوب لا مطلوبا كان قيل ان لم يستند اليه
كذلك ممكن يلزم وجود ممكنات تدور او تتسلسل وعلى
كلا التقديرين يلزم من عدم الاستناد فيكون محالا
فيبطل نقيض المطلوب فظهر حقيته واجيب عنه
بان الحال كما ذكرتم لكن الخلف اللازم قد يكون عين
المطلوب ولذلك قد يقال هذا خلف ومع ذلك هو
مطلوبنا ثم اعلم ان حاصل هذا الطريق ان وجود
ممكن ما اما صادر من الواجب لذاته ابتداء او
انتهاء او صادر عن ممكن اخر اما سبيل الدور او على
سبيل التسلسل واياما كان فالمطلوب على التقدير الاول
والثاني فظاهر واما على التقدير الثالث والرابع فلان

المجموع المركب الذي كل جزء منه فرض ممكنا موجودا
ممكن وكل موجود ممكن لابد له من علة موجودة وتلك
العلة اما نفس المجموع الخ ويعلم منه ان هذا الاستدلال
ليس خلفا فرضا فيه نقيض المطلوب حتى يتوجه عليه
السؤال المذكور تدبر قوله ان المجموع الخ لو سلم انه
كذلك فلا يناسبه قوله وما لا يتناهى لا مجموع له قوله
فاثبات الواجب لا يشعر بالتناهي الخ فيه ان الاشعار
بالتناهي لا يوجب كون الاثبات المذكور مصادرة لان
الاشعار بالتناهي لا يدل على الاستلزام اصلا فضلا
عن الاستلزام كون الاثبات به مصادرة وانما
يكون مصادرة لو كان موقوفا عليه والاستلزام اعم
منه وانما قلنا ان اثباته لما يتوقف على العلم بالتناهي
يكون كذلك لان العلم بالتناهي ح وما هو الا مصادرة
والمناقشة فيه ايضا مجال واسع قوله ان اريد بالمجموع
كل واحد لا خفاء في قبح هذا الترديد لان المجموع لا يحتمل
ان يراد به كل واحد كذا قيل قوله بلا ملاحظة الهيئة
الاجتماعية الاولى ان يقال بدون الهيئة الاجتماعية
وكذا الحال في النظير قوله بوجود جميع اجزائه وقد
سمعت ما فيه فتذكر قوله وملخصه اي توضيحه قوله
والاول ان كان هذا ليس منحصرا في هذين القسمين
تامل قوله ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الهيئة لا يخفى
انه لو اعتبر الهيئة على وجه يكون عارضة للسلسلة
التي فيه كلامنا فان علتها [illegible] اذ يحصل ما هو المقصود
ولا حاجة الى اعتبار عدم [illegible] ولو مر الكلام بان
المراد لا حاجة الى اعتبار الهيئة الاجتماعية على وجه

يكون

يكون جزءا من السلسلة لكان شاملا للوجهين ولا ينافيه
قوله فيما سبق كما في الاعداد واعلم ان سيد المحققين
وسند المدققين قال في حاشية شرح المطالع في الرد
على مذهب الامام في التصديق بان التصديق لا يكون
عنده قسما من العلم الواحد اذ من العلوم المعلومة بالضرورة
ان الاشياء المتعددة لا يصير امرا واحدا ما لم يعتبر معها
هيئة وحدانية هي جزء صوري المركب انتهى كلامه
ولا خفاء في دلالته على ان الهيئة في كل مركب لا بد
ان يعتبر جزءا منه وهذا مخالف لما ذكره في سائر كتبه
في تقرير هذا البرهان وغيره والحق هو ما وقع في هذا
المقام قوله اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم تقدمها
على نفسه بمرتبتين الخ هذا ينافي الاعتراف لعلية
العلة التامة بل يوجب ان يكون الامر بالعكس مما هو
مصحح له اطلاق العلة عليها فهو مصحح لتقدمها
على المعلول وهذا وان كان واقعا هنا في مقام السند
لكنه كلام مشهور فيما بينهم والمقصود هو التنبيه على
ما فيه وقيل ان ايراد هذا السؤال ههنا مبني على ان يكون
المجموع المركب من الممكنات مشتملا على المادة والصورة
ان المانع من تقدم العلة التامة على المعلول انما يتصور
في هذه الصورة على ما هو مقتضى كلامهم ومن البين
ان المجموع المركب المذكور لا يشتمل على جزء صوري على
ما حقق في جواب الاعتراض الثالث من ان الهيئة
الاجتماعية لا تعتبر في ذلك المركب وفيه ان ذلك الكلام
جار في كل علة تامة لمطلق المركب كما لا يخفى وتصوير
ذلك في المادة المخصوصة وهي المركب من المادة والصورة

لايجدي نفعا والسر فيه ان مجموع اجزاء الشيء عين ذلك
الشيء فاذا اخذت مع غيرها كان هذا المجموع متاخرا
عن الاول لسواء كان تلك الاجزاء بعضها مادة وبعضها
صورة او لا قوله اذ لا خارج منه تامل لجواز ان يكون
امر اعتباري له مدخل في ذلك المجموع المركب من الموجودات
الممكنة والواجب لذاته والاولى ان يقال مجموع الواجب
والممكن الذي كان الواجب علة تامة له كالعقل
الاول مثلا على رأي الحكماء ممكن لاحتياجه الى كل
من اجزائه وعلته التامة نفسه اذ هي ليست جزء
منه ضرورة احتياجه الى الجزء الاخر ولا خارجة منه
اذ لا علة للواجب اصلا وهو علة تامة للجزء الاخير
على ما هو المفروض فليس للخارج فيه مدخل وكذا الحال
في مجموع الامور الثابتة في نفس الامر سواء كانت موجودة
في الخارج او لا كالامور العدمية الواقعة في نفس
الامر اذ لا خارج عن هذا المجموع قوله العلة التامة
مجموع امور الخ في هذا الحكم بحث مشهور لكنه هاهنا
في مقام السند ثم اعلم ان السند مبني على ما ينبغي اذ دعوى
لزوم تقدم الشيء على نفسه ليست مبنية على ما منعه
حتى يجدي نفعا بل على انها علة وكل علة يجب
ان يتقدم على معلولها لان العلية هي المعنى المصحح
لكلمة الفاء التي هي للتعقيب فلا بد من التكلم فيه او
فيهما معا ولو كان منشأ وجوب تقدم العلة التامة
على المعلول ما ذكره من ان كل جزء منها يتقدم عليه لزم
ان يتقدم المعلول المركب على نفسه لان كل جزء منه
يتقدم عليه كما ذكره وهذا غلط لا يخفى على من له ذكى

تامل

تامل فضلا عن الحكم قوله انما يلزم لو كان علة تامة للكل
اه هذا وان وقع في مقام السند ليس بجيد اذ العلة
التامة للكل لا يمكن ان يكون علة لجزء منه لان هذا
الجزء داخل في العلة التامة للكل وهذا ليس علة لنفسه
نعم العلة التامة للكل متضمنة لعلل اجزائه باسرها
ولعل مراده هذا وان كانت عبارته قاصرة عنه ثم
لا يخفى عليك ان المراد بالعلة لا ينحصر في العلة التامة
والفاعل بل هاهنا احتمالات كثيرة لكن اقرب من بينها هذا
ان الاحتمالان المذكوران تامل قوله بمعنى انه لا يستند
المعلول الا اليه او الى ما صدر عنه ان حمل الاستناد
على اطلاقه كما هو الظاهر يلزم ان يستحيل التخلف
عنه وان حمل على الاستناد اليه بطريق التأثير عنه
فلا يستحيل ذلك لكنه خلاف الظاهر وسيجيء لهذا
مواضع نفع فاحفظه واعلم ان الفاعل المستقل بالتأثير
بالمعنى المذكور لا نسلم انه لازم لكل ممكن وانما يلزم
ذلك لو ثبت الانتهاء الى الواجب لذاته وانه اول
المسئلة فلا يثبت ان له علة بالمعنى المذكور وسيأتي
تحقيق الكلام في هذا المقام قوله لا يقال نختار منعه
الخ هذا السؤال انما يظهر وروده لو لم يقيد
المجموع بقول الذي هو جميع اجزائه ممكن وهو
جزؤه الخ يحتمل بهذا اما اشتهر فيما بينهم من ان
الفاعل قسم من العلة الخارجية عن المعلول فان
الجزء منه ينحصر في المادية والصورية وسيجيء
ما يجديك نفعا في هذا المقام قوله فان الدليل المذكور
لا يجري فيه لا يخفى عليك ان الدليل المذكور يجري فيه

بان في تغييره وذلك بان يقال الفاعل المستقل بالمعنى
المذكور في المجموع الذي هو المركب من الواجب والممكن
يجب ان يكون فاعلا في كل واحد وان لم يكن فاعلا مستقلا
في المجموع ضرورة عدم استناد بعض الاجزاء اليه بل
الى شيء اصلا وقد اخذ هذا فيه يدل قوله ضرورة
استناد بعض الاجزاء الى جزئه وغيره معلولا له فهذا
من قبيل النقض على زبدة الدليل فتامل ففيه ما فيه قوله
وبهذا اي بالقول بان المراد الفاعل لا مطلقا بل الفاعل
المستقل بالتاثير بمعنى ان لا يستند المعلول الا اليه والى
ما صدر عنه قوله تبين الخ اي ظهر بطلان ما قد قيل
انه يجوز ان يكون ما قبل المعلول الاخير اي السلسلة
المبتدأ به مما قبله بمرتبة واحدة الى غير النهاية علة
المجموع وهو اي ما قبل المعلول الاخير معلول لما قبله
بمرتبة واحدة وهكذا الى ما لا يتناهى وقوله لانه لو كان
ما قبل المعلول الاخير دليل على دليل على تبين بطلان
ما قيل بالقول المذكور او على بطلان تدبر وبيانه انه
لو كان ما قبل المعلول علة موجدة للسلسلة باثرها
مستقلة بالتاثير فيها حقيقة لا يستند تلك السلسلة
الا اليه او الى ما صدر عنه ولا شك انه ممكن فيكون صادرا
من نفسه فيكون علة لنفسه قطعا وايضا يكون جميع السلسلة
الغير المتناهية الى قبيل ما قبل المعلول الاخير صادرة منه بل يكون
كل من تلك السلاسل صادرة عما بعدها والمستند الى
المستند الى شيء مستند الى ذلك الشيء فيلزم كون الشيء
علة لنفسه بعدد تلك السلاسل وفيه بحث ستطلع عليه
قوله واعترض على هذا الجواب هذا الاعتراض بوجهيه

معارضة

معارضة في المقدمة القائلة بان الفاعل المجموع
بالاستقلال فاعل لكل جزء وكذلك لكونها مثبتة
بدليل في الجواب قوله لو فرضنا ثلثة اشياء وكذا الحال
لو فرضنا شيئين كل واحد منهما معلول العلة
اخرى الى اخره قوله ان لا يكون فاعله من فاعل الكل
فيه انه لا يتم ما ذكره من انه لو كان ما قبل المعلول
الاخير علة موجبة للسلسلة باسرها مستقلة بالتاثير
فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وذلك ما قبل
المعلول الاخير علة موجبة للسلسلة باسرها مستقلة
بالتاثير فيها بمعنى ان فاعل كل جزء لا يكون خارجا
عما قبل المعلول الاخير لا انه بعينه يكون فاعلا
لكل جزء ولا يلزم منه الا ان يكون فاعل ما قبل المعلول
الاخير ليس بخارج عنه ويجوز ان يكون فاعل ما قبل
المعلول الاخير ليس بخارج عنه ويجوز ان يكون داخلا
فيه وهو ما قبله بمرتبة واحدة وهكذا ولا يلزم منه
كون الشيء علة لنفسه اصلا وايضا يلزم ان لا يستند
المعلول الى ما هو خارج عن فاعل الكل بالاستقلال
على ما هو مقتضى هذا الكلام مع انه يجوز ان يستند
الى ما هو خارج عنه اذا كان صادرا عنه فبينهما تدافع
بل نقول ان الكلام السابق بظاهره يدل على ان المعلول
لا يستند الا الى الفاعل المستقل او الى ما خرج عنه
وهو ما صدر عنه وهذا الكلام يدل على ان المعلول
لا يستند الا اليه او الى جزئه فتامل ففيه ما فيه هنا
واعلم ان الجواب الاول باختيار الشق الاول ومنع
بطلان اللازم و... تخلف عن الفاعل المستقل بالمعنى

قوله فيه انه لا يتم الخ اقول مقصود النقض تغيير الدليل
في نفي كون العلة هي الجزء وهذا اورد حديث ترجيح
المرجوح وهذا النقض مع انه مجرد نفي مما اورده لانه
رجوع عن الدليل الاول وما ذكره في حاشية الحاشية
من ان قوله المراد يكون فاعلا الكل اه حمل العلاوة على
تغيير الاول وقوله انه هذا ابدل على عدم تغيير الاول
بكله لان هذه المقدمة وهي ان علة الكل لابد
ان يكون علة لكل جزء في الجملة محفوظة في هذا النقض
لكن لا بالتفسير الاول حتى يتوجه المذكور بل بالتفسير
الاخر وح والا لم يلزم المحذور بل يمكن ان يلزم ترجيح
الشيء لنفسه ولعله في تحصيل القطع كما لا يخفى لزوم
واما ترجيح المرجوح نعم يرد على هذا امتنع الاشتمال على
المرجوح بما فوق المعلول الاخير لما ان يكون علة مستقلة
جميع الاجزاء اذ كان اولى بان يكون العلة البعيدة او
للكل ولو تم ما ذكره لزم ان يكون الفرضية له والظاهر
بالعلية للمعلول المفروض من الجزء الاخر لانه اذا
ان قوله فيه ما فيه اشارة الى ما ذكرناه الثاني وذلك الظاهر في
اشارة الى دفع التدافع بكلام المحقق ان بينهما تدافع
صح احد بان مرادي في الظاهر نقلا انما هو في غير المراد
معنى اخر فانه خلاف الظاهر كلاما اماكلها انه يقال
فانه ما يقال لانه لم كان الثاني وذلك بان يقال
ويمكن ان يكون اشارة الى دفع العلة المستقلة وهو
ما ذكره تارة بانه لا يصح لاحد مستند اليه وذلك بان يكون المراد
ما يكون المعلول مستندا اليه ماستادا والاسناد الى ما هو
في الاسناد اليه اذ لا خلاف ظاهر كلامه ههنا
اخذ له داخلا فيه حيث قال لانه لم يكن علة ذلك
وجعله فيما بعد حيث جعله او داخلا فيه حيث
الجزء خارجة عنه الخارج الصادر اصلا
لم يتعرض لاحتمال
حاشية ميرزاجان

المذكور وان الجواب الثاني هو باختيار الشق الثاني
ومنع لزوم تقدم الجزء الاول على وجود علته قوله وبهذا
يندفع الايراد الثاني ايضا بيان ان مجموع العلل الثلثة
علة مستقلة لمجموع المعلول كما ذكرتم ولا يلزم ان يكون
علة لشيء من تلك المعلولات بل لا بد ان لا يكون فاعل كل
منها خارجا عن مجموع العلل الثلثة المذكورة وهو متحقق
فلا يلزم المحذور ح قوله فعلته اولى منه بان يكون علة
لها لان تأثيره اكثر الخ فيه كلام سيجيء تفصيله وكذا الحال
في قوله ويمكن التمسك بهذه الخ قال فيما نقل عنه في الحاشية
هذا في صورة التسلسل وفي صورة الدور يلزم ترجيح المساوي
وهو في الفساد شريك مع ترجيح المرجوح فتدبر انتهى كلامه
وينبغي ان نعلم ان الاستدلال بلزوم ترجيح المرجوح يكفي
فيه التسلسل اللازم اولا ولا حاجة الى ذكر التسلسل
ثانيا حتى يحتاج في بيان لزومه الى المقدمة القائلة بان
فاعل الكل بالاستقلال فاعل لكل جزء ثم اعلم ان ما ذكره
في تعريف الفاعل المستقل ان حمل على ظاهره وهو انه
لا يستند المعلول الا الى نفسه او الى ما صدر عنه لا يكون
شيء من اجزاء السلسلة فاعلا مستقلا بالتأثير فيها
وان حمل على معنى انه لا يستند المعلول الى امر خارج عنه
اصلا او الى الخارج غير صادر منه كان كل مما قبل المعلول
الاخير من السلاسل الغير المتناهية فاعلا مستقلا
بالتأثير لصدق تعريفه عليه ولا يلزم ترجيح المرجوح
بل يلزم توارد الفواعل المستقلة الغير المتناهية على
معلول واحد شخصي تامل [illegible] قوله وقد اعترض عليه بانه
لم لا يجوز ان يكون علة المجموع [illegible] المذكور اه يعني

اذ منع

قوله ترجيح المذكور ولا يتوهم ذلك في ترجيح
المساوي لان الرجحان بحقيقة الصادق
عليه المرة الذي وضع علة كاملة
على ما ادعى المصنف
س ع ن

منع عدم جواز كون العلة عين المعلول كما يتجه على
تقدير كون المراد بالعلة العلة التامة كذلك يتجه
على تقدير كون المراد بها الفاعل المستقل بالتأثير
بالمعنى المذكور فلا يجدي الانتقال منها اليه نفعا
قوله وتلك العلة لا يمكن ان يكون عينها الخ لا اخفاء
في ان المنع المذكور انما اورد عليه على تقدير كون المراد
بها المعنى المذكور في الجواب عن الايراد الثاني على
الطريق المذكور فلو اخذت تلك العلة الموجدة على
الوجه المذكور لجاز كونها ايضا عينها وما ذكره في
بيانه حيث قال لان العلة الموجدة للشيء سواء كان
ثم اذ قرر الكلام على الوجه المذكور سابقا ولا شك
ان القول بالعلية لو استدعى التقدم والمغايرة
لكانت العلة التامة ايضا كذلك وبالجملة لا فرق
بين العلة التامة وبين الفاعل المستقل بالمعنى المذكور
في وجوب التقدم على المعلول وعدمه وما ذكره المص
لا يدل عليه قوله والاول هو المتنازع فيه الذي نحن
بصدد ابطاله بدليل لا يخفى عليك ان الكلام ليس مبني
على ابطال التسلسل كيف والكلام في المسلك الاول الذي
لا يتوقف على ابطال الدور والتسلسل قلنا بصدد ابطال
تعليل كل واحد من السلسلة باخرها لانه هو التسلسل
من جانب العلة ولعل ذلك وقع من الغلط في النقل وان
اردت الاطلاع على حقيقة الحال فارجع الى ما ذكره المحقق
الشريف في بحث العلة والمعلول من شرح المواقف وغيره
لانه ذكره في توضيح دليل ابطال التسلسل وانه هناك
في غاية الحسن بخلاف [illegible] قوله فانه باطل بديهية

اقول قوله ومانذكره في بيانه حيث قال لان الموجدة للشيء الخ
قد اشار اليه رحمه الله الى الفرق وهو ان الفاعل
[illegible]

انه ممنوع لا بد له من بيان فذا شرطنا بانه
قد عرفت بعضها تجد عليها
سر زمان
ايضا وقد علمت بعضها فتذكر
سر زمان
فيه انه ينافي دعوى البداهة الا ان يتكلف
ويقال المراد انه باطل بما يعم مقام البداهة
في البعض

فيه انه ممنوع لابد له من بيان قوله لايخفى على الناظر فيها
قد عرفت بعض ما يتجه عليها فلا تغفل قوله من الايراد
الاول الاولى ان يقال من الايراد الباقي قوله لكونها غير واجبة
التقدم كذا في بعض النسخ وفيه ان عدم وجوب التقدم
بل وجوب عدم التقدم لايدل على جواز كونها عين المعلول
فليس جزمهم بانها يجوز ان تكون عين المعلول لبناء على
ما ذكره كما نقله نعم يتم كلامهم في مقام المنع والسند
تدبر قوله اذ لو جاز كون العلة التامة نفس الممكن لكفى
اي الممكن في وجوده هذا ممنوع بناء على ان جواز كون العلة
التامة نفس الممكن على ما جوزوه انما هو فيما اذا كان المعلول
مركبا خاصا لا في مطلق المعلول ولا في مطلق المركب بل
انما هو في بعض المركبات الخاصة ولاشك ان العلة التامة
وان كانت نفسه لكنه لايكفي في وجوده بل هو محتاج الى غيره
في وجوده بل هو محتاج الى غيره في وجوده كالاجزاء ولاحتياج
كل ممكن الى مطلق العلة مما لاخفاء فيه ولم ينكره احد
ولاينافيه كون العلة التامة في بعض الصور المذكورة
عين الممكن ومنه علم ضعف قوله ولو توجه ذلك اي المنع
المذكور وهو منع عدم كون جواز كون العلة التامة نفس
المعلول فيمنع افتقار الممكن الى غيره قوله وح ينسد باب
اثبات الصانع الواجب بالامكان هذا ايضا ممنوع بناء
على افتقار كل ممكن موجود الى مطلق العلة سيما
الفاعل ضروري ومتفق عليه ولاينافيه كون العلة
التامة عين المعلول في بعض الموارد ولذا اختاروا
كون العلة هي الفاعل قوله المستقل بالتاثير في دفع السؤال
المذكور وقيل عليه ان انسداد الطريق المذكور لايضر المانع

وفيه بحث

وفيه بحث لان الكلام على الذين قرروا ذلك المنع
وعدلوا الى دليل اخر فتامل قوله والا لكان قديما هنا
ثم وما ذكره في بيانه انما يجدي نفعا لو كون ثابتة في وجوده
وانه ممنوع لما ذكرنا انفا جواز انتهاءه الى ممكن لاخفاء
في ان العلة التامة للحادث لابد ان يكون حادثة كذلك
لان قدم العلة التامة يستلزم قدم المعلول فيلزم
في تحقق كل حادث تحقق امور حادثة مترتبة غير متناهية
سواء كانت موجودة في الخارج اولا لكن الكلام في ان
الشيء في مثل تلك الامور هل هو محال ام لا فتامل
فلو كان علة تامة لنفسه لكان واجبا تعلم ما فيه
مما ذكرنا انفا فلا تغفل قوله لا يقال انما يلزم الى هذا
السؤال معارضة او منع لاستلزام الدليل للمدعى
قوله لانا نقول الواجب الخارج من التقسيم هو ما يجب له
الوجود بالنظر الى ذاته ينبغي ان يكون مرادهم بوجوب
وجود الشيء بالنظر الى ذاته ان لايكون لغيره مدخل في
وجوب وجوده ولا يفتقر في وجوده الى غيره سواء كان
ذلك الغير داخلا في ذاته او خارجا عنه ليتوافق مقتضى
التقسيمين الذين اعترفوا بصحتها وح يلزم كون الممكن
المركب الذي علته التامة نفسه داخلا في الواجب
لافتقاره الى اجزائه ومنه يعلم ان كل مركب ممكن فيكون
كل من الواجب والممتنع بسيطا كما ذكرناه قوله يكفينا
دخوله في الواجب على بعض التقسيمات انت خبير بما فيه
ما ذكرناه آنفا اعلم انه قد وقع في بعض النسخ في اثبات
العلة التامة للشيء لايجوز ان يكون نفسه او الممكن
هو ما لايقتضي لذاته الوجود ولا العدم اقتضاء تاما

فلو كان علة تامة لنفسه كان ذاته مقتضيا لوجوده
اقتضاء تاما اذ العلة يقتضي وجود المعلول وفيه ان
هذا تم على تقدير كونها عينه وايضا معنى اقتضاء ذات الشيء
وجوده اقتضاء تاما انه لا يفتقر في وجوده الى امر يستند
الى ذاته ولا شك ان المركب يحتاج الى كل من اجزائه ولا يستند
شيء منها اليه بل هو يستند الى كل منها فلا يلزم من كون العلة
التامة الممكن علية ان لا يكون ممكنا وان يكون واجبا لذاته
ولذا وجب بساطته قوله وهي العلة التامة البسيطة منه
ان العلة التامة التي هي عين الفاعلية لا يلزم ان يكون بسيطة
لجواز كون تلك العلة الفاعلية مركبة نعم العلة التامة
بسيطة لا بد ان تكون فاعلية كما قالوا قوله وذلك حيث
لا يتصور مانع عن المعلول الخ لما كان كون الارتفاع جزءا
من جميع العلل التامة محل توهم وتردد بخلاف سائر العلل
الناقصة مثل المادية والصورية وغير ذلك كما سيظهر
اشار الى دفعه ولم يتعرض لغيره وفيه بحث لان ارتفاع
المانع وعدمه مطلقا متحقق في جميع العلل ولو حمل على
ان بعض الماهيات والاشياء اذا كان من شانه ان يمنع
المعلول وينافيه فارتفاعه وعدمه معتبر في العلل
ولو لم يكن كذلك لم يكن ارتفاعه معتبرا فيها كان
تحققه محل تامل لانه معلوم انتفائه وبالجملة ان الكلام
معلوم الانتفاء على التقدير الاول ومشكوك فيه على
التقدير الثاني ولعل قوله مما قالوا اشارة الى ما ذكرناه
قوله ضرورة بان احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود
ضروري وفيه ان الممكن على ما ذكره هو ما لا يقتضي
ذاته الوجود والعدم اقتضاء تاما ويجوز ان يقتضي

ذاته مع شرط عدمي او وجودي غير مستند الى ذاته
الوجود وكذا يجوز ان تقتضي ذاته الوجود اقتضاء غير تام
ويكون هذا الاقتضاء مع انضمام امر آخر تاما او يكون
بهذا الاقتضاء لافادته الرجحان كافيا في وجوده وقد سبقت
الاشارة الى ذلك وعلى جميع هذه التقادير لا فاعل لوجود
المعلول فلا بد لنفي هذه الاحتمالات من دليل وسيجيء ما
يجديك نفعا في هذا المقام ان شاء الله قوله بخلاف
ما سواها من العلل قال في الحاشية لان المعلول لو كان
بسيطا والفاعل موجبا لا يجب له غير العلة التامة
الفاعلية ولو كان المعلول بسيطا والفاعل مختارا
لا يجب المادة والصورة ولو كان مركبا والفاعل مختارا
لا بد من المادة والصورة والغائية جميعا انتهى كلامه
اقتصر على العلل الاربع المشهورة ولم يذكر العدم
والمعين والآلة والشرط وغيرها لانها راجعة الى تلك
العلل الاربع كما بين في موضعه قوله وهو محال لما تقرر
قدم الكلام عليه فتذكر قوله لو لم يتم ذلك لانهدم البرهان
عن اساسه هذا انما لا يتم الا في هذا المقام ومع ذلك
ليس بتحقيقي بل انما يتم الزاما لمن يعتقد هذا الدليل
تاما واما عند من لم يعتقده فلا قوله على ان الزكي لو ترك
العناد ولاحظ بصريح العقل وجد الامر كذلك هذا
مما لا ينقاد الاوهام الى قبوله في البداهة لكنه
بعد التامل محل اشكال وقد اشرنا اليه وسيجيء تفصيل
الكلام ان شاء الله تعالى قوله فقد اجيب عنه بان
جميع الاجزاء اه هذا الجواب بوجهيه مغالطة
منشاؤها عدم الفرق بين الكل الافرادي والمجموعي

كما يعلم من كلامه ومع ذلك كلام على السند لان السؤال
المذكور مناقضة وما ذكر فيه سند ولو حمل على الاستدلال
فيمكن ان يكون الجواب بوجهيه منعا مع السند فيكون
قوله وانت خبير بما يرد عليه الخ كلاما على السند على
سبيل المنع وانه غير موجه قوله لها اعتباران منفردين
فيه ان العلة الصورية لا توجد في الخارج الا عارضة
للعلة المادية ومرتبطة فكيف يتحقق مجموعهما في الخارج
متقدما على المعلول بمرتبتين وليس تحققهما في الخارج
الا على النحو المعين الا بناء على الذي هما عليه في الخارج وايضا
ان السؤال المذكور على هذا الطريق اعني منع تقدم العلة
التامة مناقضة نقضا اجماليا ولا معارضة كما ذكرناه
وما ذكروه كلام على السند ولا يجدي نفعا الا اذا كان
مساويا للمنع وكان الكلام عليه ابطالا لا لغو وكلاهما محل
بحث فليس كلامه في هذا المقام على ما ينبغي تامل قوله
فان قلت لا يخلو اما ان يعتبر الخ قد يتوهم انه ايضا كلام على
السند ويمكن تقريره على وجه يكون اثباتا للمقدمة الممنوعة
بان يقال ان الاحتمال منحصرة في امرين احدهما باطل والاخر
مستلزم للمطلوب اما باختيار الشق الاول وهي اعتبارهما
منفردين او لا وانت تعلم ان قوله وعلى الثاني يكون عينه باي
اعتبار اخذ ممنوع لا بد له من بيان قوله قوله لعل الارتباط
المذكور شرط لعينية جميع الاجزاء للمعلول هذا مع كونه
خلاف ما اشار اليه الطبع السليم ينافي ما اشتهر فيما بينهم
ان مجموع اجزاء الشيء عينه قد اخذت هذه المقدمة
في تقرير الدليل المذكور نعم يرد المناقضة التي ذكرناها فيما سبق
وقال في الحاشية هذا الشرط من قبيل وهم الهيئة شرط

شيء

شيء وشرط لا شيء كما يتضح عند ما سبق ان المجموع اعتباري
اعتبار كذا واعتبار كذا وليس المراد بالشرط ههنا
الموقوف عليه الخارج حتى يكون كون الشيء عين نفسه
مستندا الى امر خارج فتفطن انتهى كلامه وفيه بحث
لانه لا يصلح لتوجيه ما ذكره في الاصل لان الشرط في
مقابلة الجزء ليس بهذا المعنى فتدبر قوله ولئن قلت هذا
انما يتمشى في المركب اه هذا كلام على السند فلا يجدي
نفعا قوله قلنا نعم جميع الاجزاء انما يكون جزء من
العلة التامة الخ فيه ان جميع الاجزاء الذي هو عين
المركب الذي ليس له جزء صوري هو جزء من العلة
التامة فيكون متقدما عليها فلو كانت علة التامة
ايضا متقدمة عليه لزم تقدمه على نفسه بمرتبتين
لما ذكروه ولا يتمشى فيه الجواب الذي زعم حقا وقد
بينه السائل والقول بان جميع الاجزاء في هذا المركب
الذي ليس له جزء صوري عين العلة التامة مجرد دعوى
بلا دليل بل الاوجه له هذا مما يتعجب منه لانه
لا خفاء في ان جميع اجزاء المركب مطلقا جزء من العلة
التامة لانها مجموع ما يتوقف عليه الشيء فهي عبارة
عن مجموع اجزاء المركب في الامور الخارجة التي يتوقف
عليها هذا المركب ولما كان لجميع الاجزاء المادية
والصورية الاعتباران المذكوران امكن التفصي
عنده عما ذكروه بالجواب الذي زعمه حقا و[illegible]
لم يكن هذا الاعتبار في المركب الذي ليس له
جزء صوري لم يتمشى [illegible] فيه وتسليم كون جميع
الاجزاء في المركب الذي له جزء صوري جزء

من العلة التامة وتبعه في المركب الذي ليس له جزء
صوري نحسبها لا وجه له اذ لا فرق بينهما في ذلك الا
هذا وقد يقال انهم يقولون ان الاعداد كلها
مركبة من الوحدات الصرفة وان مراتبها ليس
بعضها جزء من بعض مثلا الثلثة ليست مركبة
من اثنين وواحدة ومن ثلث وحدات وكذا الاربعة
وما بعدها من المراتب فعلى هذا يمكن ان يقال
العلة التامة ايضا مركبة من العلل الناقصة وليس
مجموع الاجزاء التي هي عين المركب من العلة المادية
والصورية تعلم ان هذا الجواب ايضا على تقدير
تمامه انما يجدي نفعا اذا كان ما ذكروه استدلالا
على عدم تقدم العلة التامة لان سماع السند
تأمل في هذا المقام يظهر لك المرام قوله واما الثاني
وهو ان جميع الموجودات من الواجب الخ وكذا الحال
في المجموع المركب من الواجب لذاته ومعلوله الاولي فانه
ايضا ممكن وعلته التامة نفسه وكذا الحال في المجموع
المركب من امور كل منهما واجب لذاته فانه ممكن كما صرح به
وعلته التامة نفسه وكذا الحال في مجموع الامور الواقعة
في نفس الامر معا في زمان واحد سواء كانت موجودة
في الخارج او لا واعلم ان هذه الوجوه كلها قادحة
في كون العلة التامة مغايرة للمعلول اولا وبالذات
و[illegible] تقدمها عليه هذا ثانيا وبالعرض ولا وجه لتخصيصها
[illegible] تقدمها عليه هذا ويعلم منه ان الفاعل الممكن لا يلزم
ان يكون خارجا عنه مع انهم عدوه من اقسام العلة
الخارجة عن المعلول وان الفاعل [illegible] بل لا يلزم ان يكون

كذلك

كذلك بالنسبة الى جميع اجزائه بل بالنسبة الى شيء
منها بل نقول يختل ايضا القول بان الفاعل ضروري
في كل المعلول وكذا يختل كل من وجوب مغايرة
الفاعل للمعلول وتقدمه عليه كما في العلة التامة
وبالجملة يختل بتلك الوجوه المذكورة كثيرة من القول
المشهورة فيما بينهم ولا يخفى على المتفطن تفصيلها
اللهم الا ان يقال ان تلك القواعد مخصوصة
بالممكنات الصرفة فتدبر قوله وجه التفصي منه ان
يقال الخ وفيه بحث ان المجموع بالمعنى المذكور هو الكل لا
بالمجموع المغاير لكل فرد فرد فان حكم الافراد قد
يخالف حكم الجماعة كما ذكره فكما ان كل واحد واحد
يستدعي علة كذلك المجموع الذي هو المركب من تلك
الاحاد تستدعي غاية ما في الباب ان تكون الاولى واحدة
والثانية متعددة ولا يصلح ان يقال علة المجموع ح
علل الاحاد لان الاحاد كلها اجزاء داخلة في المجموع
المركب منها وليست خارجة من علته التامة بل داخلة
فيها وليست كذلك بالنسبة الى عللها والقول بان
المعلول الاخير ليس داخلا في العلة التامة المجموع
كما انه ليس داخلا في علل الاحاد سفسطة بل جهالة
محضة وهذا من قبيل اشتباه الكل المجموعي بالكل الافرادي
وقد مر مرارا في كلامه وسيجيء الاشارة الى الفرق بينهما
مع انه في حد ذاته مما لا اخفاء فيه ومما هو المشهور
فيما بينهم وسيجيء من كلامه الاعتراف بما ذكر
بعد اللتيا والتي ليس هذا الكلام بظاهره بقادح فيما
ذكروه من ان جميع الموجودات من الواجب والممكن

ممكنا الخ وبالجملة كلا من مغايرة العلة التامة للمعلول
وتقدمها عليه في جميع المواد في غاية الخفاء والاشكال
ومع ذلك القول بعينية العلة التامة محل بحث اذ
لا وجه لعلية الشيء لنفسه ولما كان متقدما عليه
بحث والا يجب علية الشيء لنفسه ولما كان متقدما
عليه كما اشرنا اليه فتذكر فتامل يظهر لك الحال في
تحقيق هذا المقال وما ذكره المص في هذا المقام
مما لا ينفع تحقيق المرام فانه مشحونة بالتناقض
والاختلال ومملو بالترددوا الاشكال وقال في حاشية
هذا المقام انت خبير بانه لو تم ذلك لم يتم اصل البرهان
اذ ح يكون المعلول الاخير خارجا عن مجموع العلل
ويكون كل فرد من السلسلات معلول فرد السابق عليه
وجميع العلل الاحاد وهو ما فوق المعلول الاخير
الى غير النهاية علة المجموع كما سنذكره ونشير الى ان
النظر المذكور هنا لا يتاتى اذا كان الترديد في الفاعل
المستندة انتهى كلامه تامل **قوله** ووهم الفرق عما
نشا من لفظ المجموع ايهامه المركب الذي يدخل فيها
الصورة وقد تحقق الفرق كما ذكرناه وليس المنشأ
وما ذكره ولا مدخل للمركب الذي يدخل فيه الصورة
بل مطلق المركب يجب ان يكون مغايرا لواحد واحد
وقد مر تفصيل الكلام **قوله** وفيه نظر هذا النظر يتدارج
فيما ذكرناه فلا وجه لايراد امثال ذلك الكلام وردها
قوله وقد انحلت الشبهة الخ وانت خبير بما فيه مما سبق
الا ان في الحاشية اراد انه انحلت الشبهة في مادة الممكنات
الصرفة وبذلك تم الغرض ولا يضر بقاء الشبهة في مجموع

في حاشية كذا قيل — الواجب

قوله وانت خبير بما فيه مما سبق من قوله بعد الخ
لا قوله ليس هذا الكلام بظاهره بقادح فيما ذكره
هذا الايراد يمكن ان يراد بالانحلال الشبهة
اعلالها في جميع المواد كما هو الظاهر من الاصل
وان كان الحاشية بخلافه
عبد الرحمن

وقيل فيه انه لا وجه لتخصيصه
من قوله بعد التتا والتي بل هو اشارة
الى قوله ومنه بحث الى اخر هذا القول قول
الشارح الحنفي انت خبير الى اخره ليس مستقيم
وانه لا يرد على المصنف بعد تخصيص الانحلال
الشبهة بالممكنات الصرفة

الواجب والممكنات كما ان تقدمها عليه كذلك والقول
بان الشبهة في مادة الممكنات الصرفة محل تامل
ولم يظهر مما سبق ويجديك نفعا ههنا ما ذكرناه
انفا فلا تغفل ويظهر منه حال قوله كما انه في صورة
العدول الى العلة المستقلة هذا والفصيل بكسر
الفاء وتشديد المهملة مبالغة الفاصل **قوله** فغير
متوجه الا على من استدل بتقدم اجزائها على تقدمها
لو تم هذا الاستدلال لزم تقدم كل مركب على نفسه
وانه بين البطلان وقد ذكرناه فيما سبق **قوله** على ما
انساق اليه اخر الكلام هو ما لا يستند المعلول
اليه او الى اجزائه اعلم انهم قالوا في الجواب عن الايراد
الثاني ان المراد الفاعل المستقل بالتاثير بمعنى انه لا يستند
المعلول الا اليه او الى ما صدر عنه وقالوا في الجواب
عن النقض على ان الفاعل المستقل المجموع فاعل الاجزاء
على ان المراد يكون فاعل الاجزاء فاعل الكل بالاستقلال
كذلك ان لا يكون فاعله خارجا عن فاعل الكل لا انه
بعينه يكون فاعلا لكل جزء ولعل المص استنبط منهما
ما ذكره وهو ما لا يكون المعلول مستندا الا اليه او
الى جزئه تامل **قوله** فيكون الاحاد المستندة الى نفسه
اي نفس العلة اكثر سواء كان الاستناد الى نفسه
بواسطة او لا هذا ظاهر اللزوم لقول وان كان اكثر
تاثيرا لكنه اي العلة المذكورة اقل اشتمالا على
علل الاجزاء فيكون الاحاد المستندة الى اجزائه
اي اجزاء العلة اقل [illegible] التفسير محل بحث لان اللائق
مما سبق ان يكون اجزائها اقل لان الاحاد المستندة

الى اجزائها اقل بل نقول كل ما كان مستندا الى نفسها
بواسطة اولا فهو مستند الى اجزائها والتفاوت بين
كل جزء وعلته انما هو لقلة الاجزاء وكثرتها لان
علته اقل جزء منه وكذلك الحال في قوله لكن المستند
الى اجزائه اكثر لان ذلك الجزء اكثر من علته لان المعلول
المستند الى اجزائه اكثر فلا يتم ما ذكره من التفاوت
بين علة الجزء ونفسه هذا مما ينبغي التدبر فيه ولا يخفى
عليك ان الغرض مما ذكرناه وهو التنبيه على ما ذكره في
تلخيص سند المنع في حد ذاته لا دفع المنع فلا يرد انه كلام
على سند المنع حقيقة فلا يجدي نفعا تامل اعلم ان القائل
المستقل بالمعنى الذي ذكره وهو ما لا يكون احاده مستنده
الا اليه او الى اجزائه صادق على كل من المجموع الذي هو
ما هو فوق المعلول الاخير الى غير النهاية ومن المجموع الذي
قبله بمرتبة واحدة الى غير النهاية وهكذا لان احاد المجموع
الذي يدخل فيه المعلول الاخير ايضا مستندة الى كل
من تلك السلاسل الغير المتناهية او الى ما يستند اليه
او الى اجزائه والقول بان كل جزء يفرض فعلته اولى بالعلية
يجدك نفعا اذا قيل ان الجزء علة المجموع الى علته واما
واما اذا قيل بعلية كل من تلك الامور فلا اولا حاجة
الى ترجيح كل من الجزء وعلته على الاخر من وجه والكلام في
انه يلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد شخصي
سيجيء تفصيله ان شاء الله تعالى قوله اقوى في العلية ولكن لا
يستند الى اجزائه بل نقول ان ما يستند المعلول الى
اجزائه ليس بعلة من تلك الحيثية وان كانت اجزائه
كذلك قوله قلت مفهوم العلة الاستقلالية مجتمعة فيهما

الى

الى كانه تغييرا لكلام المذكور وترك له والا فلا
خفاء في انه يلغو اح ما ذكره من ان لكل منهما حاشية
دون الاخر بل يكفي اختيار التسلسل بان يكون ما فوق
المعلول الاخير الى غير النهاية علة للمجموع وهو معلول
لما قبله بمرتبة الى غير النهاية وهكذا قوله فكل جزء
اه قلنا لا يقدح هذا اذا قيل بعلية كل من تلك
الاجزاء على الاستقلال وذلك لان مفهوم العلة
الاستقلالية محققة فيها سواء كان تحققها فيها
على السوية الى اخر ما ذكره وقد اشرنا اليه فيما مر انفا
قوله فان قلت فيلزم توارد العلل المستقلة على معلول
واحد شخصي بهذا التفريع على ما ذكره من ان مفهوم
العلة الاستقلالية متحققة فيهما قوله قلت توارد
العلل التامة مح مطلقا ليس ذلك على الاطلاق كما
بينه سيد المحققين قدس سره في بعض تصانيفه فان
اردت ان تعرف حقيقة الحال فارجع اليه الا ان
يقال هذا على راي المص قوله بل نقول هو واقع فان
العقل العاشر مثلا اه انت تعلم ان العقل العاشر
له عشر علل فاعلية بالاستقلال بالمعنى المذكور تسع
منها مركبة وهي السلاسل التي تركب من العقول الباقية
والمبداء الاول كالسلسلة المبتداءة من التاسع الى
المبدء والمبتدأ من الثامن اليه والسابع اليه هكذا
الى ان تنتهي صور التركيب فان العقل العاشر مستند
الى السلسلة الاولى واجزائها لا غير والى السلاسل الباقية
واجزائها وما يستند اليه واحدة منها بسيطة وهو
المبدء الاول فان العقل العاشر لا يستند الا اليه

او الى ما يستند اليه فانه لا جزء له ثم اعلم ان العقل
التاسع له تسع علل فاعلية بالاستقلال والعقل الثامن
له ثمانی علل كذلك وكذا الكل من العقول الباقية سوى
العقل الاول له علل متعددة فاعلية بالاستقلال
وكل ذلك ظاهر لمن له ادنى مسكة هذا بيان حال كل من
العقول العشرة بالنسبة الى العلل الفاعلية المستقلة
بالتأثير ومنه يعلم حال السلاسل التى تركب من العقول
العشرة بالنسبة الى تلك العلل الفاعلية واليه اشار المحقق
بقوله بل سلسلة العقول العشرة ولعل وجه الترقى زيادة
مناسبة فى هذا البحث تدبر قال فى الحاشية السلسلة
المبتدأة من التاسع مبتدأ خبره قوله علة مستقلة
والمجموع خبر لقوله بل سلسلة العقول العشرة انتهى
كلامه قوله لا بد من علة تكونا ولحقتها بل لا بد من علة
هما اولى بهما ما عداه وما ذكرناه معنى عرفى لما ذكره فى
يثبت المدعى وهو وجود الواجب لذاته قوله اول المسئلة
وعين التاج الاولى ان يقال هذا ممنوع لا بد من له من
دليل قوله فان قلت المراد بالعلة المستقلة ما لا يكون
له شريك فى التأثير هذا جواب عن اصل السؤال بوجه
اخر لا يتجه عليه الابحاث المذكورة السابقة قوله
وان اراد ان لا يكون تاثيرا ههنا الا ويرجع اليه الى وجه
ارادة بقوله ما لا يكون له شريك فى التاثير ان الشريك
بمعنى ما هو المقابل المقاوم له لانه من متممات دون
الامور المندرجة فيه هو ما هو المعنى المتبادر من الشريك
فان قيل المراد من المؤثر المستقل الخ هذا جواب بمنع خطر
المراد فيما ذكره المجيب من السؤال مشيرا الى اندفاع المنع

الذى

الذى اورد على الشق الاول حيث قال وهو ضرورى لكن
ولم يتعرض لاندفاع ما اورده على الشق الثانى لظهوره
وهذا كاف فيما قصده ولا حاجة الى باقى كلام فى تقرير
هذا السؤال حيث قال فاذا اخذ فهو المؤثر فى تلك
المرتبة الى اخر ما ذكره بل نقول لا يظهر له محصل فضلا
عن ان يكون له نفع قوله فنقول العلة القريبة المستقلة
بهذا المعنى ما فوق المعلول الاخير الخ تحريره ان العلة
القريبة المستقلة بالمعنى المذكور لسلسلة مجموع الممكنات
الصرفة مجموع ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية كما ذكره
لانه تمام المتصف بالتأثير فيها قوله فان قيل المراد به
اى بالمؤثر المستقل قوله تمام المؤثر فى المجموع قريبا او بعيدا
هذا راجع الى المعنى المذكور آنفا هو العلة التامة اى
تمام التأثير اعنى جميع ما يؤثر فى السلسلة قريبا او بعيدا
كما سيذكره والاولى ان لا يذكر العلة التامة وكذا الحال
فى قوله والعلة التامة اعنى جميع ما اه ولا يخفى عليك
ان التفصيل الذى اورده ههنا لا يجدى كثير نفع فتدبر
قوله فاما ان يكون المؤثر القريب التام ما فوق المعلول
على انه سلسلة واحدة هكذا نقل عنه والاولى ان يقال
بدل قوله على انه الخ اى حال كونه سلسلة واحدة او يكون
جميع السلاسل باسرها يحتمل ان يراد بان يكون المؤثر
التام فيها جميع تلك السلاسل باسرها من حيث المجموع ولم
يرجع الى ما ذكره اولا ان يكون المؤثر التام ما فوق المعلول
الاخير بمرتبة سلسلة واحدة لان جميع السلاسل من حيث
هو جميع يؤول الى سلسلة ما فوق المعلول الاخير بمرتبة
واحدة لا تفاوت بينهما الا فى ملاحظة العقل ونظره

ويحتمل ان يراد به ان يكون المؤثر التام فيها كل واحد واحد
من تلك السلاسل ولا يتم هذا اذا اريد بالمؤثر التام تمام
المؤثر في المجموع قريبا وبعيدا وكذا اذا اريد ما لا شريك له
في تلك المرتبة قريبا كان او بعيدا بل نقول لا يتم الا اذا اريد
به ما ذكره اولان لا يكون احاده مستندة الا اليه او الى
اجزائه هذا ثم ان قوله وانت مما فصلنا لك خبير بان
الحق هو الثاني ليس على ما ينبغي تامل يظهر لك حقيقة
الحال في تحقيق هذا المقال وهو يحق الحق ويهدي السبل
قوله واعلم ان الشريف العلامة قدس سره اه الاولى ان
يجعل طريقا على حدة لا تقريرا للطريق السابق لان التفاوت
بينهما اكثر مما كان بينه وبين ما عداه طريقا على حدة
قوله لا شك في وجود الممكنات المتعددة هذا ممنوع بناء
على ما قيل من ان الممكن لا وجود له بل ليس الوجود الا
للواجب وان الممكنات اوهام وخيالات كسراب بقيعة
يحسبه الظمآن ماء لكن هذا طور وراء طور العقل
فتامل قوله كل واحد منهما يحتاج الى علة موجودة هذا
مبني على ان كل ممكن موجود لا بد له من علة فاعلية وان
العلة الفاعلية للموجود لا بد ان تكون موجودة وكل
من هاتين المقدمتين قد تقدم الكلام عليها فهو العلة
التامة فيه ان العلة التامة للشيء هي جميع ما يتوقف عليه
ذلك الشيء فيدخل فيها كل واحد من العلل الناقصة كما هو
المشهور فيما بينهم والفاعل مع جميع ما يتوقف عليه المعلول
سواء كان شرطا للتاثير او لا ولا يجب ان يكون مجامعا
مقارنا لتلك الامور التي يتوقف عليها المعلول سواء
كان شرطا للتاثير او لا وتلك الامور خارجة عنه

لكنها

لكنها مقارنة له فكيف يكون العلة التامة وهذا
مقتضى ظاهر العبارة ولا شك ان الفاعل المؤثر في
شيء واحد وان قيد بالف قيود على الوجه المذكور
لا يكون عين ذلك الشيء وذلك بين فانهدم بناء كلامه بالمرة
تامل وايضا العلة الفاعلية المستجمعة بجميع ما
يتوقف عليه المعلول مما يحتاج اليه المعلول كما ذكره
قدس سره اولا ولا شك ان كون الشيء علة لنفسه بهذا
المعنى بين البطلان والعلة التامة لو كانت علة بذلك
المعنى لكانت متقدمة البتة والقول بانها علة اما على
سبيل المجاز او بمعنى اخر والا فلا يتصور كون شيء محتاجا
الى شيء اخر بدون ان يكون الشيء الثاني متقدما على الشيء
الاول وان قدس سره كما يمنع تقدم العلة التامة على
المعلول يمنع كونها علة له بالمعنى المتعارف ولو وجد
التصريح بعليتها بهذا المعنى لاشكل الامر عليه ولا بد
من بيان النقل منه وقد يجديك نفعا هنا ما ذكرناه فيما
سبق ثم ان اطلاق العلة التامة عليها في كلامه رحمه الله
على سبيل المسامحة كاطلاقها على العلة القريبة فحينئذ يرد
عليه ان العلة الفاعلية المستجمعة بجميع ما يتوقف عليه
المعلول على الوجه المذكور ان لم يكن علة تامة حقيقة
فلم لا يجوز ان يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها
فلا يتم ما ذكره من ان العلة التامة لا يتوقف على ما هو
خارج عنها لان العلة التامة لو اخذت حقيقة يتجه
عليه ان العلة الفاعلية المذكورة فلا نسلم ان المعلول
لا يتوقف على ما هو خارج عنها ويمكن دفعه ان المراد انا
اذا نسبنا الجملة الثانية الى الجملة الاولى فلا يخلو اما

ولاشك

ان يكون في الجملة الاولى امر خارج من الجملة الثانية
سواء كان ذلك الامر الخارج من الجملة الثانية معتبرا
في العلل الفاعلية او في الامور المعتبرة معها اولا يكون
على الثاني وهو ان لا يكون في الجملة الاولى لا في العلل
الفاعلية ولا في الامور المعتبرة معها امر خارج عن
الجملة الثانية فاما ان يكون الجملة الاولى اي العلل
الفاعلية والامور المعتبرة معها تمام الجملة الثانية
فيلزم كون الشي علة لنفسه فهو قطعي الاستحالة
او بعضها فيكون بعض من الجملة الثانية وهو العلل
الفاعلية والامور المعتبرة معها علة لجميعها وهو ايضا
مح لان العلة الفاعلية على الوجه الذي مر ذكرها
مر ان لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها اي عن
العلة الفاعلية وعن الامور المعتبرة معها والجملة
الثانية موقوفة على الامر الخارج من ذلك البعض
وهو البعض الاخر وعلى هذا يندفع المنع الذي ذكرناه
وذلك لان العلة الفاعلية لما كانت ماخوذة مع جميع
ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطا للتاثير اولا
امتنع امتنع ان يتوقف المعلول على ما هو خارج عن العلة
الفاعلية وعن جميع ما يتوقف عليه المعلول كما لا يخفى
وبذلك اندفع ايضا ما اورده المصنف لكن بقي ههنا امر
اخر وهو ان المانع يمنع احتياج ممكن موجود الى علة
موجودة مستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول سواء
كان شرطا للتاثير اولا لان للمعلول المركب من العلة المادية
والصورية ما يتوقف عليه العلة المادية والصورية ومجموعهما
غير المعلول وح واذا اخذ مع الحركة الفاعلية لا يحتاج

المعلول

المعلول اليها والا يلزم احتياج الممكن المعلول الى
نفسه وهذا بعينه هو ما قيل في علية العلة التامة وفي
تقدمها على المعلول فلا نفع في العدول منها اليها تامل
ففيه ما فيه قوله قلنا العلة التامة لا تقدم لها على المعلول
قد سمعت ما يتعلق به وايضا ما قرره قدس سره في غير هذا
الكتاب ليس في العلة التامة بالمعنى المراد ههنا كما مر ومنه
يعلم حال قوله والعجب انما ورد هذا المنع الخ قوله اقول
الكلام الخ قد عرفت ما فيه فتذكر قوله فان الكثرة التاثير
لا تقتضي اه هذا لا يدل على ما ادعاه ان من هذا العجب مما مر
كما لا يخفى على الفطن قوله واما فوقه الى الواجب هذا الترديد
قبيح لانه لا شك في ان سلسلة المعلول الاخير الى الواجب
يحتاج الى المعلول الاخير ايضا فكيف يكون ما فوقه علة
تامة لها قوله اقول هذا ام فيه ايضا مثل ما مر قوله ولا يلزم
عدم دخولها في العلة التامة اه قيل يمكن ان يقال اذا كان نفس
الاجزاء داخلا فالعلة التامة للجملة الثانية هو نفس تلك
الاجزاء مع امر خارج عنها وهذا كالشق الاول الذي ذكر
فيه ان هذا الفحش للزوم تقدم الشي على نفسه بمرتبتين
وان لم يلزم ذلك بناء على ان منع تقدم العلة التامة فلزوم
التقدم بمرتبة واحدة مما لا يقبل المنع كما لا يخفى قوله ضرورة
ان الفاعل المؤثر في الوجود واجزائه يكون موجودا قد سمعت
ما فيه فتذكر قوله وذلك الامر الزائد الموجود الخارج
من جميع الممكنات لا يكون ممكنا قد ذكرنا فيما سبق مما يجدي
نفعا فلا تغفل قوله ويمكن ان ينسب الجملة الثانية وهي جملة
الممكنات الى العلل الفاعلية يعني نفسها بدون اعتبار
الشرائط كما سيذكره [illegible] وهذا اشارة منه قدس سره

الى تقرير البرهان بوجه اخر وهو ان يقال اذا اعتبرنا
العلل الفاعلية نفسها بلا اخذ اعتبار الشرائط جملة
واحدة واخذنا الممكنات جميعا جملة اخرى ونسبنا الجملة
الثانية الى الاولى فلا يخلو اما ان يكون في الجملة الاولى
امر خارج عن الجملة الثانية اولا اه ولا خفاء في ان الشق
الاول ينحصر فيما يكون الامر الزائد معتبرا في العلل الفاعلية
انفسها ويندرج ما يكون الامر الزائد فيه معتبرا في الامور
المعتبرة معها في الشق الثاني وهذا عين التقرير الاول ولا تفاوت
بينهما في اكثر الامور من الابحاث وغيرها يظهر بالتامل
الصادق قوله اقول لا يقال ابطال الجزئية ههنا
يتراءى منه التفاوت بين ابطال الجزئية ههنا بالوجهين
وبين ابطالها بانهما هناك بانهما مردود ان ههنا باتجاه
شيء عليه ههنا لا هناك وما ذكر في الوجه الاول بغير
ذلك لا ما ذكره في الوجه الثاني فانه بعينه كما سبق تامل
قوله ان الفاعل المجتمعة هذا سند اخر لمنع كون علية
الجزء الاولى بان تكون علة ولا يظهر وجه ذكره ههنا
ولا هناك مع ان نسبة اليهما على السوية قوله قوله ويمكن
ان يوجه كلامه الخ هذا الكلام لم يوجد في بعض النسخ المنقولة
من خط المص ولا يخفى انه وان كان غير ظاهر من العبارة لكنه
يلائم من حيث المعنى فيجوز ان يعرجون قوله فذلكة اي
... وصل ما سبق وخلاصته قوله فكونها عين المعلول باطل بطلانا
... العلة التامة محل بحث قد تقدم تفصيله قال في الحاشية
... اذ لو كانت العلة الاولية عين المعلول لكان الفاعل المستقل
... جزؤه والكلام على تقدير امتناعه ذلك وقد علمت ان امتناع
... كون العلة التامة عين المعلول انما هو في الممكنات الصرفة

انتهى

انتهى كلامه وفيه بحث يعلم مما ذكرناه فيما سبق ولما لم يكن
المعلول الاخير علة لشيء من الاحاد فلا يدخل في عدة
مجموع عللها لا خفاء في ان انكار احتياج المجموع الى المعلول
الاخير هو انكار احتياج الكل الى جزء وانه مكابرة
وعدم علية المعلول الاخير لشيء من الاحاد لا يستلزم
عدم دخوله في علة المجموع كيف ولو تم لدل على العلة
الصورية ليست بداخلة في العلة التامة الكافية لمعلولها
وقوله وفيه النظر السابق اشار اليه في الحاشية بقوله
وان المجموع بهذا المعنى موجود لان انتفائه انما يكون
بانتفاء بعض احادها وهي باسرها موجودة وهو مغاير
لكل واحد وكل واحد داخل فيه فيكون جزء من علته
التامة فلا يكون المعلول الاخير خارجا عن علته التامة
وهذا النظر مخصوص بشق العلة التامة كما سبق فافهم
وقرره بعضهم ان هذا الوجه للمحقق الطوسي
كما سيذكره المص رحمه الله والاولى ان يجعله ايضا طريقا
على حدة لا تقرير للطريق السابق وهو ان المؤثر التام
القريب في كل مجموع هو جميع اجزائه وفيه ان هذا ناش
من عدم الفرق بين الكل الافرادي والكل المجموعي
على ان الجميع ههنا اما ان يوقف بمعنى الكل الافرادي
فيلزم ان يكون كل واحد واحد من الاجزاء مؤثرا
تاما قريبا في المجموع واما ان يؤخذ بمعنى الكل المجموعي
فيلزم ان يكون الشيء علة لنفسه وايضا المؤثر هو
الفاعل والموجد وليس جزء في اكثر المركبات فاعلا
ولا موجدا ولفاعدوا العلة الفاعلية من العلل
الخارجية عن المعلول ومنه يعلم ان قوله ان المؤثر

التام هو ما يتقدم على المعلول بالذات ويمتنع انفكاك
عنه وجودا وعدما ليس على ما ينبغي لانه لا يكفي
في المؤثر التام ما ذكره بل لابد له معه من التاثير
والايجاد وايضا لا خفاء في ان بعض المركبات يحتاج
الى امر خارج كمجموع العقول العشرة مثلا فالقول بان
مجموع اجزائه علة تامة ليس بجيد وكذا الحكم الكلي بان
المؤثر التام القريب في كل مجموع اجزائه علة تامة له
محل بحث ولو حمل العلة التامة على العلة التامة
في التاثير مع لا يلايمه سياق كلامه لا يندفع عنه بعض
ما ذكره كما لا يخفى على المتامل ومع ذلك هذا الكلام
من الامور الغريبة الواقعة من المحقق الطوسي وكيف
خفي عليه حقيقة الحال في تحقيق هذا المقال ولا وجه
لجعل هذه المطالب العالية مبنية على امثال هذه
المقدمات الواهية قوله اذا تقرر ذلك فنقول السلسلة
الموجودة الغير المتناهية الخ اعلم انه وقع تردد في
علة علة السلسلة الموجودة الغير المتناهية وهي اجزاؤها
باسرها بانها اما نفسها او بعض اجزائها او خارج عنها
ولم يردد في علة السلسلة المذكورة بانها اما نفسها او
بعض اجزائها او خارج عنها ولعل ذلك بناء على ان علة
السلسلة المذكورة هي اجزائها باسرها كما ذكره ويتجه
عليه ان اجزائها باسرها ايضا لا يخلو عن احد الامور
المذكورة ايضا الى اجزائها باسرها ايضا مجموع فعلتها
هي جميع اجزائها لما قرر من العلة التامة القريبة
لكل مجموع هو جميع اجزائها فالاولى ان يردد في علة
السلسلة المذكورة ثم ان يردد في علتها اي علة علة

السلسلة

السلسلة التامة القريبة كذلك اي ممكنة مفتقرة
الى علة تامة من حيث المجموع كما ان العلة التامة القريبة
للسلسلة المذكورة مفتقرة اليها مستدرك في تقرير
الدليل المذكور مع كون الترديد المذكور في علة علة
السلسلة المذكورة تامل وينبغي ان يعلم ان هذا الدليل
منقوض بمجموع العقول العشرة مثلا لان هذه السلسلة
مفتقرة الى علة التامة لكونها ممكنة من حيث المجموع
ومن اجزائه جميعا وعلتها التامة القريبة هي اجزاؤها
باسرها لما تقدم عن معنى المؤثر التام القريب وهي ايضا
ممكنة مفتقرة الى علة تامة قريبة من حيث المجموع ومن
حيث الاجزاء جميعا وعلتها اما ان يكون نفسها او
بعض اجزائها خارج عنها والاول لمحال لاستلزامه
تقدم الشي على نفسه وكذا الثاني والثالث مما تقرر
من ان العلة التامة القريبة لكل مجموع هو جميع اجزائه
ومنه علم ان ما ذكره في ابطال الشق الثاني يدل على
بطلان الشق الثالث ايضا فيلزم من فساد الاقسام
كلها امتناع وجود السلسلة المذكورة لاستلزامها
الخلف وهو وجوب استنادها الى علة مع امتناع
الاستناد اليها وايضا انه منقوض بمجموع الامور
الموجودة في نفس الامر سواء كانت واجبة او ممكنة
يعلم تقريره مما ذكرناه آنفا ومنه يعلم ان اثبات كون
السلسلة الموجودة الغير المتناهية مفتقرة الى علة تامة
لا يحتاج الى كونها ممكنة من حيث الاجزاء بل يكفي فيه
كونها ممكنة من حيث المجموع قوله والجزء الاخير لا يمتنع
التخلف عنه بالنظر الى ذاته اه قد يقال ان الاجزاء

بالاسر ايضا لا يمتنع التخلف عنها بالنظر الى ذاتها
بل الاشتمال لها على كل واحد واحد منها واستلزامها
له بل نقول الاستلزامها العلل الخارجة عن المعلول
ايضا تدبر قوله وعن الثاني بان كل جزء من الاجزاء متقدم
بالذات الخ مبنى هذه الوجوه الثلثة كلها على عدم الفرق
بين الكل المجموعي والافرادي وانه بين وايضا ان المركب
من الواجبات الصرفة ممكن وعلته على مقتضى ما ذكره
هو جميع اجزاءه وهو اما عينه او داخل فيه او خارج
عنه والكل باطل لما مر من الدليل فهذا الدليل ينتقض
به ايضا قوله وهي المغايرة للمجموع فيه ان كل ما هو مغاير
الشيء فهو اما داخل فيه او خارج عنه فيلزم ان
يكون الاحاد بالاسر داخلة في السلسلة المذكورة
او خارجة عنها وكلا منهما باطل لما مر لان الخارج
لو كان علة الاحاد بالاسر لم يكن شيء من الاحاد معلولا
لغيره فيه تامل ومع ذلك ليس هو الدليل المذكور
فيما سبق حتى يكون ملخصه ولعله ما له يؤول اليه
تدبر وهذا الوجه للمحقق الطوسي اه كان الاولى
ان يورد هذا الكلام واعتراض الكاتبي عليه بعد
ذلك الوجه بلا فاصل ولا يظهر وجه التكرار الذي
ارتكبه فاجاب المحقق بالدليلين من بين الدلائل
الثلثة كما ذكره لكن الدليل الثاني لا يجدي نفعا
لكونه تمثيلا وفيه ما فيه ثم اعلم ان الكاتبي لما كان
منعا مع السند كان جواب المحقق الطوسي ابطالا
للسند وانما يجدي نفعا اذا كان مساويا له
وذلك ليس كذلك قوله ولا خلل في هذا الوجه لا

في هذه

في هذه المقدمة هذا الحصر ممنوع وما ذكر في بيانه لا يدل
عليه قوله الى موجد مستقل في الايجاد بان لا يستند
وجوده الخ فيه انه لو تم هذه المقدمة للمجموع لتم في المقدمات
الباقية لان الموجد المستقل في الايجاد بالمعنى المذكور
لا يكون الا واجبا بالذات وهو المطلوب كما لا يخفى
وهذا اولى كما سيذكره المص رحمه الله وايضا لو ثبت
هذه المقدمة لا حاجة الى نقل الكلام الى مجموع الممكنات
الموجودة بل يحصل المطلوب في كل واحد منها وايضا
يتجه عليه بعض النقوض المذكورة فيما سلف تدبر قوله
اذ العلة ما لم يجب وجود المعلول عنها لم يوجد من
الايجاد او من الوجود تدبر قوله وهذه المقدمة
نظرية مثبتة في موضعها وفيه كلام طويل الذيل
فصل في ذلك الموضع وسيذكر المص في الطريق
الثالث ما سيشير الى ذلك وان كان الاولى ان يذكره
هنا قوله ويلزم منه امتناع عدمه الخ لا حاجة الى
اخذ امتناع العدم من جانب العلة اللازم من وجوب
الوجود عنها بل يكفي وجوب الوجود فيما هو المقصود
في هذا المقام لان عدم شيء منهما اي المجموع وكل ما
دخل فيه ليس ممتنعا بالنظر الى ذاته اذ هو وكل جزء
ممكن بالذات فلا يكون نفسه ولا جزؤه قوله هذا
قريب من الطريق الاول الخ ولا شك انه اقرب اليه مما
نقله من العلامة الشريف قدس سره والمحقق [illegible]
فلا وجه لجعله طريقا على حدة دون شيء منهما كما مر
اشارة اليه ولو تم ذلك اي احتياج المجموع الى موجد
مستقل بالمعنى المذكور لكفى في اثبات المط وهو

وجود الواجب فكانه فيقال لابد علة بها يجب
وجود المعلول اى من علة لا يحتاج المعلول الا الى
نفسها او الى ما يصدر عنها فيكون وجوب وجود
المعلول بها وبما يصدر عنها وهو المعنى من التوحيد
المستقل بالمعنى المذكور وهذا لا يكون الا واجب
الوجود وممتنع العدم لكن هنا اى وجود علة كذلك
فى الفرض المذكور وهو فرض انحصار الوجود فى الممكنات
فحينئذ لا شىء يجب وجوده او يمتنع عدمه على الفرض
المذكور ولا شك فى ان وجوب الوجود وامتناع العدم
متلازمان لما قرر من انهما اذا تقابلا فى المضاف اليه
كانا متلازمين واذا اتحدا فيه كانا متقابلين وانما
اخذهما المص تقديس اشارة الى انه يمكن تقرير البرهان
بكل منهما ولا تفاوت بينهما بكثير فتامل ثم التعجب من
يأخذ الخ يعنى ان الاعتراف بالمقدمة القائلة
بان ما يمتنع عدمه بالنظر الى ذاته واجب الوجود لذاته
ضرورة او الحكم بانها ضرورية على ما فى النسختين ينافى
تجويز كون العلة التامة فى الممكنات سواء كانت
صفة او لا نفس المعلول لانه يمتنع عدمه بالنظر الى
علته التامة فاذا كانت العلة التامة نفس المعلول
كان المعلول ممتنع العدم بالنظر الى ذاته فيكون
واجب الوجود بناء على المقدمة المذكورة تامل
قد عرفت ما يجديك نفعا فى هذا المقام فتذكر
قوله والملخص ان علته اه ليس ذلك الا ملخص السؤال
الاول لا الثانى والثالث على ان فى كونه ملخصا
له ايضا تامل فلا تغفل قوله لو لا شك ان ارتفاعها الى

لاحاجة

لا حاجة الى هذه المقدمة بل تركه اولى قوله فقد احال
فى ابطال شق الوجوب اه الاولى تركه كلمة فى بان
يقال فقد احال ابطال شق الوجوب الخ بل الاولى ان
يقال فقد احال ابطال شق الامتناع بالغير قوله فانهما
متقاربان بان لو سلم التقارب فهو لا يدل على الاحالة
ولم يرد هناك الخ هذا نقل مما سبق من حيث المعنى والا
فليس فيه هذا الكلام بعينه كما لا يخفى على المتامل
وايضا المراد انه لم يرد هناك على القول المذكور
امرا معتدا والا فقد زاد فيه امر مثل نفى كونه عينا
ايضا فافهم قوله انما يلزم لو ثبت ان ما يجب الخ
هذه المقدمة ليست مدارا للكلام المذكور تامل
تدبر قوله فالحوالة غير صحيحة الخ يتراءى من هذا الكلام
انه اعتراض عليه بوجهين احدهما ان الحوالة غير
صحيحة بان يكون التفاوت بين الفريقين والثانى
ان الكلام فى الموضعين ليس بتمام الا ان يقال ان قواعد
الكلام فى الموضعين آه عطف تفسير لقوله فالحوالة
غير صحيحة وفيه بعد تدبر قوله ولعلته وقد فرضت
معدومة قد يقال فيه ان فرضها معدومة لا يجدى
نفعا وقوله ولو لم يلزم منه محال لان انتفاء كل معلول
فرض مع انتفاء علته مدفوع بان كليهما موجودان
وفرض انتفائهما لا يقدح وبالجملة وكل معلول
واجب الوجود بالغير وهو علته وهما معا موجودان
وكذا حال العلة بالنسبة الى علتها ومنه يستفاد ما
فى قوله لان الفرض عدم العلة والمعلول معا وعكسه
ان يقال ان الشىء اذا كان واجبا كان عدمه محالا بالذات

او بالغير نعدم المعلول ح اذا كان وجوده مستندا
الى الواجب لذاته لا يلزم ح عدم الواجب لذاته واذا
كان وجوده مستندا الى ممكن اخر ولم يستند الى الواجب
لذاته اصلا بالذات لا بواسطة نعدمه مع بقاء علته
يكون محالا لانه لا يلزم تخلف المعلول عن علته الموجبة
واما عدمه مع عدم علته فليس بمحال فلو كان مجموع الممكنات
الصرفة الغير المستند الى الواجب لذاته معدومة لا يلزم
مح فلا يكون وجودها واجبا فثبت ان ما يجب به وجود
الغير اما واجب بالذات او مستند اليه هذا التحقيق
ما ذكره المصنف في هذا المقام تامل حتى تظهر لك حقيقة
المرام قوله ووجوب ذلك الغير بمنزلة وضع المقدم فيه تامل
اذ الظاهر ان وجود ذلك الغير بمنزلة وضع المقدم لانه
مؤدى المقدم فلا حاجة الى وجوبه وفي كونه ما ذكره سرا
في الوجه الذي ذكره في بيان المقدمة المذكورة او في تحقيقه
بحيث يظهر بالتامل الصادق تدبر قوله بمنزلة
شرطيات غير متناهية غير منتهية الى وضع مقدم لا يلزم
عدم الانتهاء الى وضع مقدم على عدم وضع مقدم
كيف وهناك وضع مقدمات غير متناهية وهي وجوبات
بالغير بناء على الفرض المذكور وايضا لا اخفاء في ان
الكلام في بيان المقدمة الاولى القائلة بانه اذا لم يوجد
واجب لذاته لم يوجد واجب لغيره ولا دخل في بيانها
لهذا قوله فلا يلزم وجود الشيء منها لانه مبني على المقدمة
الثانية القائلة بانه اذا لم يوجد واجبا لغيره لم يوجد
موجود اصلا تدبر قوله وتقرير البرهان ح الخ التفاوت
بين هذا التقرير السابق فاحش بحيث ينبغي ان يعد كل

منهما

اذ الواجب ما يلزم من عدمه محال اما في نفسه وهنا ليس كذلك او بالقياس الى غيره من العلة وقد فرض عدمها ايضا فتبين انتفاء وجوبها بالغير واعلم ان تحصيل هذا الكلام مأخوذ مما ذكره المص بقوله وتقرير البرهان الخ والفرق بينه وبين ما حققه المص من وجه البيان وهو ان فرض العدم في كلام المص قد تعلق بكل علة ومعلول وههنا قد تعلق بمجموع الممكنات على ما اشار في تقرير البرهان كما لا يخفى على ارباب العرفان
محي الدين

منهما دليلا على حدة وانت خبير بان ابتناء هذا التقرير
على المقدمة القائلة بان ما يجب به الغير يجب ان يكون
واجبا محل تامل اذ يكفي فيه المقدمة القائلة بان ما
لم يجب وجوده او لا يمتنع عدمه لا يكون موجودا تامل
تدبر ثم اعلم ان هذا الدليل لو تم لزم ان لا يوجد شيء
من الحوادث لان العلة الموجبة للحادث لا بد ان يكون
حادثة لا قديمة والا لزم قدمه وهذا خلف وعلتها
ايضا كذلك وهكذا فنقول عدم كل من تلك الحوادث
مع بقاء ما فوقه ممتنع اذ يلزم تخلف المعلول من العلة
الموجبة لكن عدم تلك الحوادث المحققة بالاسر لا يكون
ممتنعا والشيء ما لم يمتنع عدمه لم يوجب فلا يكون تلك
الحوادث متحققة في نفس الامر فلا يكون حادثا موجودا
وهف ومنه علم ان هذا الطريق ليس قويا فضلا عن ان
يكون اقوى واقوم قوله واذا حققت ذلك علمت انه اوثق
الطريق اذ فيه بحث لانه لو علم لمجرد تحقيق ما سبق
انه اقوى الطرق واوثقها لان المقدمة القائلة بان
الشيء ما لم يجب لم يوجد في غاية الخفاء ومن النظريات
التي تحتاج الى انظار دقيقة ثم انه بالنسبة الى الطريق
الرابع حكم على ما لم يعلم بعد قوله ولا اخفاء في انه لا اتفاق
بينه الخ هذا الحصر محل تامل كما لا يخفى ولو كان الوجه
الثاني انه لو لم يوجد واجب لذاته لم يمتنع عدم شيء من
الاشياء فلا يوجد موجود اصلا الى اخر الدليل لتم
الامر كما ذكره وايضا هنا الحكم منه ينافي ما ذكره من
هذا الطرق اقوى الطرق في هذا المسلك وهو ظاهر
قوله اما الاول فظاهر من ملاحظة مفهوم الممكن

وهو ما لا يقتضى ذاته من حيث هى هى ولا عدمه
اقتضاء تاما ضروريا فان اقتضى ذاته من حيث هى
وجوده اقتضاء غير تام ضرورى بان يكون وجوده
راجحا بالنظر الى ذاته رجحانا غير واصل الى حد
الوجوب فان كان هذا الرجحان كافيا فى وجوده
لم يحتج بالممكن فى وجوده الى غيره بل كان مستقلا فيه
ولا يلزم منه ترجيح احد المساوى ولا ترجحه على الاخر
وكذا لا يلزم ترجيح المرجوح ولا ترجحه بل ترجيح الراجح
فساده غير بين وحقيقة الحال فى هذا المقال لا تنكشف
الا بتحقيق ان الاولوية الذاتية لاحد طرفى الممكن
لا يتصور بتحقيق الاولوية الذاتية لا يكفى فى الوقوع
وبين كل منها فى مباحث الامور العامة وسيجئ فى
الخاتمة ما يجديك نفعا فى هذا المرام واستبان منه ان
الاول ليس بظاهر من ملاحظة مفهوم الممكن بل لا بد
هناك من انظار دقيقة ثم اعلم انه لو اقتضى ذاته بشرط
امر عدمى وجوده مثلا اقتضاء تاما ضروريا كان
او موجود ابلا احتياج الى امر موجود ولا بد من نفى
هذا الاحتمال ايضا حتى يتم ما ذكره وقد سبق منا
فى صدر الكتاب جميع ذلك فلا تغفل وسيجئ كلام يتعلق
بذلك ايضا قوله فلانه فرع الوجود ضرورة ان الشئ
ما لم يوجد لم يوجد هذا مم وان ادعوا البداهة فيه
لم لا يجوز ان يقتضى الذات من حيث هى هى الوجود كما يقول
المتكلمون ان ذات الواجب من حيث هى يقتضى وجودها
اقتضاء تاما ضروريا وان وجودها زائد عليها والفرق
بين اقتضاء الذات وجودها وبين اقتضائها وجود غيرها

بان الاول ليس فرع الوجود والثانى فرعه تحكم
بحت لا بد له من دليل وهذه المقدمة مما يدور
عليها جميع براهين اثبات الواجب لذاته سواء كانت
موقوفة على ابطال الدور والتسلسل او لا فالامر
فى اثباته بالدليل مشكل ولذا قال بعض العارفين
قدس الله اسرارهم پاى استدلاليان چوبين بود
پاى چوبين سخت بى تمكين بود اللهم ثبتنا على الصراط
المستقيم والدين القويم والنهج القديم قوله لم يبعد
فيه بعد تدبر قوله والمرتبط بالسلسلة اذا لم يكن فى
وسطها يكون طرفا لها بالضرورة هذا مم لان الارتباط
اذا كان لمجموعها من حيث هى المجموع لا بواحد من احاد
تلك السلسلة فظاهر انه ليس فى وسطها ولا فى طرفها
وان كان بواحد منها او بكل واحد منها فان كان الواجب
علة كافية له فهو فى طرفها والا فلا كما سيظهر
واعلم ان على تقدير صحته انما يدل على انقطاع السلسلة
المذكورة لا على بطلان التسلسل مطلقا وكذا لا يدل
على ابطال الدور كذلك فتامل قوله قد تبين ان كل واحد
من احاد السلسلة اه قد عرفت ما فيه فتذكر قوله فلا اقل
من ان يكون موجدا الواجب منها ابدا ولا يلزم هذا
مما فرعه عليه اذ امتناع الحصول بدون شئ لا يستلزم
ان يكون هذا الشئ موجدا مطلقا فضلا عن ان يكون
واقعا فى نظام السلسلة هذا ايضا مم سنده يعلم مما
ذكرناه انفا ولا يخفى عليك ان قوله فتامل فيه وقوله
لم لا يجوز اشارة الى بعض ما مر من المنوع المذكورة
قوله فيحصل المجموع بدونه انت خبير بما فيه مما مر من

هذا عين ما ذكره المحض بقوله وفانه لم لا يجوز ان يكون علة فلذا قال كما سيظهر اى من كلام المحض م ن
من قوله المحض فتامل فيه وقوله لم لا يجوز الخ

وهو ما يعرى المحض به فى كلام المحض مثل المنع الاول فانه عين ما ذكره بقوله واعترض عليه الخ م ن

قوله لزم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد
هذا مم وقوله لان ذلك البعض له علة موجدة
في السلسلة فرضا ممنوع بان العلة الموجدة لا يلزم
ان يكون مستقلا ولو سلم فلا يلزم ان يكون الخارج
كذلك تامل ففيه ما فيه قوله وفيه النظر السابق
يعني انه لم لا يجوز ان لا يكون علة كل واحد مما من
الاحاد هو الواجب مع فوقه فلا يلزم الانقطاع
فقوله يجب كون ذلك الخارج علة لبعض الاحاد
قلنا ان اراد العلية الاستقلالية ممنوع فقوله
والا لتحقق كل من الاحاد بموجد الواقع في السلسلة
فيحصل المجموع بدونه قلنا مم وانما يلزم ذلك ان لم يكن
للخارج مدخل في وجود بعض الاحاد وهو مم وانما
يلزم من نفي العلة الاستقلالية نفي العلية بالمعنى
الاعم وان اريد العلية مطلقا صح بفعلية لجميع الاحاد مسلمة لكن لا يلزم من انتهاء
السلسلة كما مر الاشارة اليه وايضا على هذا الشق
مرله وان كان علة لبعض الاحاد يلزم توارد علتين
مستقلتين على معلول واحد مم والسند ظاهر كما مر
وقد اشرنا اليه قوله فيستغنى عنه هذا مم بناء على
ما مر مرارا من الفرق بين الكل الافرادي والمجموعي
ولا بد ان يكون معينا تامل ففيه ما فيه قوله فعنده
تنقطع السلسلة هذا ايضا مم لانه انما يتم اذا كان
الواجب علة تامة وما يحذو حذوها والمنع الذي
ورده المص يرجع اليه والله اعلم وقد يقال فيه انه
يجوز ان يكون المق في هذا المقام هو ابطال التسلسل
والعلل المستقلة واما ابطال التسلسل في العلل الغير

اي في اول الحاشية حيث قال انه لم لا يجوز
بقوله والاقلاء في ريخ نوكه والترسيط
لمحرره

اقول ليس فيه شيء لان الموجد في الخارج لا بد ان يكون معينا كما تقرر
طوطوي

المستقلة فغير مقصود فيه بل استحالته بوجه اخر
ويحتمل ان يكون قوله فتفكر اشارة الى هذا تامل ففيه
ما فيه قوله لا شك في وجوده موجودا الخ انت خبير بما
في هذه المقدمة وفي سائر المقدمات التي ذكروها
في بيان لزوم الدور والتسلسل مما سبق منا في الطريق
الاول من المقصد الاول قوله فلا يستلزم تقدم
الشيء على نفسه وتأخره على نفسه ولا خفاء في ان
كلا من الامور في صورة الدور علة ومعلول فلكونه
علة متقدم ولكونه معلول متأخر فكل من القادين
باعتبار دون الاخر وهذا مبني على ان العلة مطلقا
متقدمة على المعلول وقد تقدم الكلام عليه مفصلا
واعلم ان امتناع الدور اما بالضرورة كما ذهب
اليه الامام الرازي فيما ذكره في بيانه تنبيه واما
بالاستدلال فالامر ظاهر قوله الاول البرهان
التطبيقي قال في شرح المواقف هو العمدة في ابطال
التسلسل لجريانه في الامور المتعاقبة في الوجود كالحركات
الفلكية وفي الامور المجتمعة سواء كان بينها ترتب
طبيعي كالعلل والمعلول او وضعي كالابعاد او
لا يكون هناك ترتب اصلا كالنفوس الناطقة المفارقة
وليس ايضا متوقفا على بيان كون العلة مع المعلول
فيستدل به على تناهي هذه الامور كلها انتهى كلامه
وهذه على رأي المتكلمين لا الحكماء كما سيظهر
واعلم ان الدليل السابق انما يجري في سلسلة المجتمعة
متصاعدة في العلل لا متنازلة في المعلول كما لا يخفى
على ذي مسكة قوله فيعتذرون عنه بانه موهوم محض

مراده والله اعلم ان الموجود الذي لا انفك
في وجوده لا يحتمل كونه ممكنا على اصل
المتصوف على ما عرفوا اتفاقا ولا يحتمل
كونه واجبا على ما هو الظاهر عندهم
فلزم من ذلك ان الموجود الذي لا يحتمل
التبديل وجوده غير تقتضي هذا ولا انفك
في دخلية ما سبق منه في هذا الغيء
وهذا القدر كاف في الاستفادة مع
ان التغليب في التركيب باب واسع
طوطوي

اي على الاجتماع كما كان الدليل السابق
اعني الترتيل المذكور كذلك ولا يخفى ان
قوله وليس ايضا مستغنى عنه لعوله
بجريانه في الصورة المتعاقبة
اشارة الى الفرق بين
الدليل السابق المعنون بالتذييل
وبين برهان التطبيق في كونهما
متفكين للتسلسل محمد الدين

الى لاشك ان مراتب الاعداد ليست بتفاصيلها موجودة
فى العقول الناقصة لعدم اقتدارها باحاطتها
تفصيلا واما فى الملاء الاعلى فلابد ان تكون موجودة
تفصيلا والا يلزم عدم علمه بها كذلك وانه يستلزم
النقص فى الواجب والحالة المنتظرة فى غير من العقول
المجرده وانه محال عندهم وايضا ان كلا من المراتب
متصفة بصفة ثبوتية فى نفس الامر مثل انها فوق
ما بعد ومما بعد ما فوقها فلابد ان يكون موجودة
ثابتة فى نفس الامر لان ثبوت شئ لشئ فرع ثبوت
المثبت له كما هو المشهور بينهم وانكار اتصافها
بصفة ثبوتية فى نفس الامر قريب من المكابرة ولا خفاء
فى ان جريان برهان التطبيق لا يستدعى الوجود فى
الخارج بل يكفى فيه الوجود فى الذهن وفى نفس الامر
فالاشكال باق لا يندفع بما ذكره اللهم الا ان اكثر
المتكلمين لا يقولون بالوجود الذهنى ولا يلزم عندهم
من كون الشئ معلوما كونه موجودا ولا يرد عليهم
الا ما ورد عليهم لاجل انكارهم الوجود الذهنى
من كون المعدوم المطلق معلوما متصفا بصفة
ثبوتية وكون جميع المعلوما موجودات خارجية وكون
جميع الامور المتصفة بالصفات الثبوتية موجودات
خارجية تأمل فى هذا المقام يظهر لك الحقيقة
المرام وينبغى ان يعلم ان كل حادث لابد ان يتحقق
فى نفس الامر وقت وجوده امور مترتبة غير متناهية
معا لان العلة الموجبة سواء كانت تامة او لا
لابد ان يتحقق فى زمان وجوده لا قبله ولا بعده
والا

والا لزم تخلف المعلول عن علة المستلزمة له او تحققه
قبل تحققه وهذا بينا فى العلية والاستلزام والكلام
فى عليته كالكلام فيه وهكذا فيلزم تحقق امور غير
متناهية مترتبة معا فى نفس الامر بدون اعتبار معتبر
وفرض فارض ولاشك ان برهان التطبيق على تقدير
تمامه جار فيها ولا فرق فى جريانه بين وجودها
فى الخارج وبين وجودها فى نفس الامر واعلم انه قد
اعترض عليه بوجه اخر وهو ان المحال انما لزم من
المجموع اى من لاتناهى العلل والمعلولات ومن فصل
عدد متناه منها حتى يحصل جملة اخرى ومن توهم انطباق
احديهما على الاخرى على الوجه المخصوص فيكون المجموع
محال فلا يلزم من ذلك استحالة شئ من اجزائه فان مجموع
قيام زيد وعدمه محال وكل واحد من اجزائه ممكن فى نفسه
واجيب عنه بانه اذا كان المجموع محالا لابد ان يكون جزء
من اجزائه واجتماعها محالا ونعلم بالضرورة ان ما
سوى عدم التناهى ليس محالا فتامل فيه قوله لعل
وجه التامل فيه ما يجئ من ان الامور المتعاقبة
فى الوجود لسلسلة الغير المتناهية منها اصلا لا
فى الخارج ولا فى الذهن مفصلا وقيل لانسلم ان السلسلة
الغير المتناهية منها غير موجوده غاية الامر انها غير
موجودة فى زمان واحد لكنها موجودة فى جميع الازمنة
المتعاقبة التى هى ازمنة وجود جزء جزء ويمكن ان يكون
اشارة الى ان الوجود الخارجى تفاصيلها فى الازمنة المتعاقبة
الغير المتناهية وهل يكفى هذا الضبط فى التطبيق فى
الامور الغير المتناهية ام لا وقال الامام الرازى فى

لعل وجه ايراد قول الامام لا يكون ترجيحا لحكاية كونه من المتكلمين الذي توجه الايراد المشار اليه بالتأمل اليهم فالتحمل بقوله في قوة او الدعوى رسول افندي

في المطالب العالية استقرائي بعد الافكار مدة
اربعين سنة متوالية على انه كاف فيه تدبر قوله والى
ان يوجد فيه الامور الغير المتناهية مفصلا هذا
لا يتم في المبادي العالية كما سمعته وكذا الحال في
قوله ولا في الذهن مفصلا ويعلم منه ايضا ضعف
قوله لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له
مفصلا قوله لان الزيادة ربما تكون في الاوساط الخ فيه
انه لا يخلو من ان يكون كل واحد في الجملة الناقصة بازاء
كل واحد واحد من احاد الجملة الزائدة بمعنى ان لا يوجد
في الجملة الزائدة واحد لا يكون في مقابلة واحد في
الجملة الناقصة فح يلزم التساوي بين الجملتين واما ان
يوجد في الجملة الزائدة واحد لا يكون في مقابلة واحد
في الجملة الناقصة فيلزم ان انقطاعهما لان التفاوت
بينهما ليس الا بواحد وما ذكره من ان الزيادة ربما
تكون في الاوساط ليس بقادح في شيء في المقدمات
المذكورة ويقرب منه ما قيل وقوع كل واحد من احاد
الجملة الناقصة بازاء واحد من آحاد الجملة التامة
اذا كانت الجملتان موجودتين من الامور الممكنة وان
لم يكن من احادهما ترتب والعقل يفرض ذلك الممكن واقعا
حتى يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الفرض الى ملاحظة
احادها مفصلة بل يكفي في فرض وقوع هذا الممكن ملاحظتها
اجمالا فبرهان التطبيق يدل على ان الامور الغير المتناهية صح
الموجودة معا محال سواء كان بينها ترتب اولا وقال
المص في حاشية الشرح التجريد فيه نظر لان للخصم
ان يمنع امكان وقوع كل واحد من احاد الناقصة بازاء

واحد

اي فيما ذكرته من وجه النقض مما ذكرته من وجه النقض لكن تقرير النقض يوجه لا يرد عليه ذلك المنع على ما اشير اليه بقوله وما ذكره من ان الخ
م ن

واحد من احاد التامة واسنده بان ذلك الوقوع
ان كان في الذهن فيتوقف على وجودها فيه مفصلة
وان كان في الخارج فيتوقف على الترتيب ولا يجدي
القدح في السند بل لا بد من اثبات المقدمة الممنوعة
وما ذكره المص من جواز ان يقع احاد كثيرة من احدهما
بازاء واحد من الاخرى لا يستلزم اعترافه بامكان وقوع
كل واحد منها بازاء واحد من الاخرى لان مراده
الجواز العقلي الذي هو الاحتمال فان غرضه رفع
جريان الدليل في هذه الصورة بمنع بعض مقدماته
فهو مانع يكفيه احتمال اللاوقوع ولا يكفي احتمال
الوقوع في اجزاء الدليل بل انما يتم بان يثبت الامكان
الذاتي فيقال لو كان الامور الغير المتناهية ممكنة
لامكن وقوع كل واحد من احد السلسلتين بازاء
واحد من الاخرى لكن ذلك محال الى اخر الدليل
والخصم ح يمنع الملازمة ثم لو سلم الملازمة
فلا يتم الدليل لما سلفنا من انه ح يكون زيادة الكل
على الجزء في الاوساط فلا يظهر الخلف انتهى
كلامه وفيه ان المنع الامكان الذاتي بعد كون
الجملتين موجودتين معا قريب من المكابرة وايضا
ان الامكان الذاتي كما في المطلوب فبعد تسليم لا ينتجه
شيء وانت تعلم انه لا يتم على التقدير الذي اوردناه
تدبر وقوله لان الزيادة ربما يكون في الاوساط
فيه بحث يعلم مما ذكرناه قوله ولا في الاوساط
لا اتساق الاحاد ولا يخفى عليك ان الاتساق ههنا
هو عبارة عن التقدم والتأخر الذاتيين الواقعين

بين تلك الاحاد فلو جاز ان يكون الزيادة فى الاوساط كما
ذكرناه فى الجملة الغير المرتبة لم يكن الاتساق المذكور نافعا
عنه تامل ففيه ما فيه قوله ولما لم يكن لغير المرتبة اتساق
الخ قد سمعت ما فيه فلا تغفل قوله ثم اقول الامور الغير
المتناهية مطلقا اه هذا الكلام مذكور فى حاشية
لشرح التجريد للمحقق الشريف قدس سره مع زيادة فارجع
اليها ومنع وجود هذه الجملة مستندا بانه لا وجود للاحاد
الغير المرتبة ناش من عدم التعمق و التدبر فى الكلام
و قد سمعت ان مراتب الاعداد كلها ليست مركبة من
المراتب الاخر منها بل تركيبها من الاحاد فقط فح يمكن
ان يمنع توقف بعض الحمل على بعض اخر منها فتامل
غير موجود اصلا لعدم اجتماع اجزائها فى الوجود وفيه
انهم يقولون بوجود الحركة بمعنى القطع و وجود الزمان
المنطبق عليه مع ان اجزائها ليست مجتمعة وجود
فينتقض دليلهم هذا بكل واحد منهما بل بالاعراض
الغير القارة اى غير مجتمعة الاجزاء فى الوجود مطلقا
قوله وقد قيل انها قد ظنتها وجودا الخ هذا ما نقله اولا
عن المتكلمين قوله نعليك بالتامل الصادق لعل هذا
اشارة الى التردد فى ان الوجود هل يكفى فى تطبيق اولا
وقد سبق ما يجديك نفعا تذكر قوله وايضا نفس الاب
ستوقف على نفس الاب هذا انما يرد على بعض الحكماء
اى القائلين بحدوث الناطقة بحدوث الابدان واما
لمن قال بقدمها فلا يلزم هذا ولم يتعرض المص
بالجواب عن هذا الاعتراض قوله ولا يضر مقارنة
جملا خرى لاحاد تلك السلسلة اذ يكفى وجود امور غير

متناهية فى ازمنة غير متناهية سواء كانت تلك الا
المتحققة فى الازمنة الغير المتناهية متساوية اولا
كما يظهر لمن كان له ادنى تامل قوله ولها ترتب اما فيه
ان الترتب والاجتماع متنافيان فى هذا المادة لان تلك
الامور من حيث انها مترتبة ليست مجتمعة والترتب
والاجتماع انما كانا متنافيين كانت هذه الامور كالامور
المترتبة الغير المجتمعة كحركات الافلاك تامل ما فيه
قوله الوجه الثانى من الاعتراض اى من وجهى الاعتراض
حيث قال واعترض عليه بوجهين الاول ان البرهان الخ
قوله انا لا نسلم ان الثانية ان لم ينطبق على تمام الاولى
اه العبارة السابقة تقرير البرهان ليست مما منعها
بل هى انه لم يكن بازاء كل واحد من الاولى واحد من
الثانية فقد وجد فى الاولى جزء لا يوجد بازائه
من الثانية فى الاولى اذ يقول لا نسلم ذلك مستندا
بان عدم الكون المذكور يجوز ان يكون لا لوجود جزء
فى الاولى لا يوجد بازائه جزء من الثانية بل بعض ما
من توهم مقابلة اجزائها باجزائها قوله او الى تلك
العبارات وهما ان الثانية اه لا فرق معتدا به بين
هذه العبارة وبين ما ذكره اولا فلا وجه لتغييره
الى تلك العبارة بل نقول الحال بين ما ذكره الاولا
وبين العبارة الاولى من هاتين العبارتين ايضا كذلك
لا يخفى على المتامل المنصف نعم هذا الاتفاوت
بينها فى التوضيحا وردها فى هذا المقام تامل تدبر
ولا يلزم من عدم قبولها التطبيق اه هذا المنع بالمال
هو المنع الذى اوردها اولا فلا يجدى تغيير العبادة

نفعا وهذا محل تعجب **قوله** وانت خبير بان شيا من
هذه النوعى الاربعة وهى ما ورده على اصل الدليل
المذكور اولا وما اورده على العبارتين اللتين غير
الاصل اليهما النوع الثلثة يعنى انه لا يرد عليه شيء
منها فلا وجب العدول عنه وتغييره واعلم ان ما
ذكره فى بيانه لا يرد عليه كيف ولو دل عليه على ان شيا
من هذه النوع يتوجه على شىء من التقريرات الثلث لان
التطبيق مذكور فى كل منها ولو كان بيان المراد نافعا لكان
كذلك فكل منها **قوله** فقدم من الكلام عليه وقد عرفت
ما فيه على انه لا باعث لايراده فى هذا المقام **قوله** دفعا
لتلك المنوع اى النقوض والمناقضات المذكورة فى وجهى
الاعتراض ويمكن ان يخص بما ذكر فى الوجه الثانى من النوع
الاربعة المذكوره وقد نقل عنه فى الحاشية انه قال
المحرر هو العلامة الطوسى **قوله** وفرع عليه المعلولات
الغير المتناهية اعلم ان ترتب الامور الغير المتناهية
اذا كان بطريق التصاعد كان التسلسل من جانب العلة
واذا كان بطريق التنازل كان من جانب المعلول فعلى
هذا ان كان المعلول ماخوذا اولا وطلب علته وهكذا
فالتسلسل من جانب العلة واذا كانت العلة ماخوذة
اولا وطلب لها معلول وهكذا فهو من جانب المعلول
ومنهم من توهم عكس ذلك وانه ليس بشىء كما لا يخفى
من تولّه تعمق فى كلامهم اذا تقرر فنقول برهان التطبيق
لجميع وجوه تقريره جار فى العلل المتسلسلة الى غير
النهاية وكذا فى المعلولات المتسلسلة الى غير النهاية
وقد سبق انه جار فى الامور الموجودة الغير المتناهية

المرتبة

المرتبة وضعا ايضا وهو انسب البراهين واقواها
فى كل ما يدعى متناهية تدبر **قوله** وفيه نظر لان اللازم
على تقدير عدم التناهى الخ انت تعلم ان العقل اذا
توجه الى واحد من الامور الغير المتناهية على سبيل
التفصيل يجوز ما ذكره من ان يكون لكل واحدة متناهية
منها علة خارجة عن تلك الجملة داخلة فى السلسلة
الغير المتناهية ولا يلزم ان يكون وراء سلسلة الغير
المتناهية علة واما اذا توجه الى مجموع الامور الغير
المتناهية اعنى الاحد تمام كما فى الاستحد لا الى ما
ذكره ناش من عدم الفرق بين الاعتبارين تامل **قوله**
فلذلك زعم بعض المتاخرين يعنى لما لم كان هذا
البرهان غير تمام لما ذكره زعم بعض المتاخرين هذا
البرهان بهذا الكلام فورد عليه انه لا يرد فى هذا
السلسلة وعلى برهان التضايف وقد نقل عنه
فى الحاشية انه قال الزاعم السيد الشريف قدس سره
فى الحاشية شرح التجريد انتهى كلامه ولا يبعد الرجوع
اليها حتى يظهر حقيقة الحال فى تحقيق هذا المقال
قوله اقول ويمكن تقرير البرهان بوجه اخر هذا قريب
جدا من التقرير المذكور اولا والتفاوت بينهما
بزيادة اعتبارهما وبما يرد على احدهما يرد على الاخر
فتامل **قوله** وهذا البرهان يجرى فى سلسلة المعلولات
لكنه لا يجرى فى بعض ما يدعى تناهيه بما يعد وكالاجسام
المرتبة وضعا الا انه لا ان يعتبر فيها التقدم
والتأخر وضعا وهما متضايفان وينبغى ان يعلم
ان البرهان يجرى فى الامور الغير المتناهية المرتبة

المتعاقبة ايضا كحركات الافلاك والازمنة فان كل
واحد واحد منهما معلول لما قبله ومتاخر عنه وكما
ان العلية والمعلولية متضايفان كذلك التقدم
والتاخر وكذلك يجرى فى الامور الغير المتناهية الموجودة
معا المترتبة باعتبار ازمنة حدوثها كالنفوس الناطقة
البشرية على رايهم فهذا البرهان منقوض على راى
الحكماء وان تخير مما مر ان مراتب الاعداد الغير المتناهية
موجودة مفصلا فى الملاء الاعلى وموجودة فى نفس
الامر فيجرى هذا البرهان فيها ايضا فانقض على
كلا الرايين تدبر **قوله** البرهان العرشى هذا
البرهان ايضا منقوض بالامور الغير المتناهية كورة
فلا تغفل وهذا البرهان فى غاية الضعف كما سيظهر
قوله فان هذا الحكم من قبيله الخ هذا وان وقع فى توضيح
المنع وسنده ليس على ما ينبغى كما سيعلم **قوله** واجيب
بان ليس من هذا القبيل الخ هذا بحسب الظاهر كلام على ما
يؤيده السند المنع وتوضيح فلا يجدى كثير نفع وانما
قلنا بحسب الظاهر لان فى اخر الجواب ما يشعر بانه
اثبات للمقدمة الممنوعة فتدبر **قوله** ليت شعرى الخ
تامل فيه ففيه ما فيه هذا اخر الكلام فى اخر المقصد
ونتكلم فى الخاتمة ان شاء الله تعالى **قوله** قالوا الممكن
لا يكون احد فيه اولى له لذاته قال بعض المحققين فى
اثبات هذا المطلب لانه مع ذلك الرجحان لو لم يكن
وقوع الطرف المرجوح نظرا الى ذات الممكن لم يكن
ممكنا ما فرضناه ممكنا ولو جاز وقوعه نظرا الى ذاته
لجاز رجحان الطرف المرجوح على الطرف الراجح نظرا
الى ذاته

الى ذاته اذ لا يتصور الوقوع بدون الرجحان لكنه لا يجوز
لمنافاته مقتضى ذات الممكن وهو رجحان الطرف
الراجح ورده المص بان هذا انما تم اذا كان اقتضاء
الذات رجحان الطرف الراجح على سبيل الوجوب اما
اذا كان اقتضاؤه له على سبيل الرجحان ايضا فلا لان
الخصم لا يسلم انه ينافى ما يقتضى ذات الممكن اولويته
ايضا كحركات الافلاك والازمنة فان كل واحد واحد
منهما معلول لما قبله ومتاخر عنه وكما ان العلية
والمعلولية متضايفان كذلك التقدم والتاخر
وكذلك يجرى فى الامور الغير المتناهية الموجودة
معا المترتبة باعتبار ازمنة حدوثها كالنفوس الناطقة
البشرية على رايهم فهذا البرهان منقوض على راى
الحكماء وان تخير مما مر ان مراتب الاعداد الغير
المتناهية موجودة مفصلا فى الملاء الاعلى وموجودة
فى نفس الامر فيجرى هذا البرهان فيها ايضا فانقض
على كلا الرايين تدبر **قوله** البرهان العرشى الى هنا ممنوع بالنظر
اليه فان اصل النزاع انما هو فى جواز اقتضاء ذات
الممكن اولوية احد الطرفين مع عدم امتناع الطرف
الاخر فيقول الخصم لم لا يجوز ان يكون اقتضاؤه تلك
الاولوية وهكذا الى حيث ينقطع الاعتبار وجواز رجحان
الطرف المرجوح فى شىء من تلك المراتب نظرا الى ذات
الممكن لا ينافى اقتضاء ذاته رجحان الطرف الاخر
لان الطرف الراجح فى كل مرتبة من تلك المراتب راجح
بالنسبة الى الممكن لا واجب فلا ينافيه جواز الطرف
المرجوح جوازا مرجوحا فتامل ثم اعلم ان هذا السؤال

مذكور في حاشية المحقق الشريف قدس سره لشرح
التجريد ودفعه بان الكلام في الاولوية الحاصلة للممكن
نظرا الى ذاته فلا بد ان يكون علة تامة لها ومبدء
وجوبها والموئس نفي هذه الاولوية دفع توهم جواز
وقوع الممكن نظرا الى ذاته من غير احتياج الى غيره
واما ان الممكن لا يستحق في ذاته حصول اولوية لاحد
طرفيه من غيره فلا يتعلق به غرض لان الممكن مع هذا
الاستحقاق وبدونه محتاج في طرفيه الى غيره وبذلك
يتم الاستدلال بوجوده على وجود الصانع انتهى كلامه
قوله اذ على تقدير تحققها يرجح الطرف الاخر في دلالته
على توقف الاولوية على انتفاء تلك العلة تامل لا بد
له من بيان قوله الاول انا لا نسلم انه لو تحقق سبب
الطرف المقابل الخ هذا المنع بمقدمة ضمنية غير
مذكورة في الاستدلال صريحا لكنه يبتنى عليها
قوله اذ على تقدير تحقق ما يرجح الطرف الاخر تامل
قوله نعلم قطعا ان الشيء الواحد لا يمكن ان يكون قائما
وقاعدا او متحركا وساكنا الخ لا خفاء في ان تلك امور
ليست متناقضة بل متضادة او متقابلة بالعدم
والملكة قوله وما اعتبره القوم في شرائط التناقض
هو شرط في كلية الحكم الخ هذا مردود على الوجه الثاني
كما سيجيء والاولى ترك هذا الكلام والاقتصار على
الاوجه الثلثة التي سيذكرها قوله ولا يخفى ما في
هذا الوجه قال فيما نقل عنه لان القوم جعلوا وحدة
الاضافة من شرائط التناقض واذا بقي على عموم يمكن
التناقض مع انتفائه فالوجه اما التخصيص بما عدا

العلية والرجوع الاخير انتهى كلامه واعلم ان التحقيق
المعتبر في التناقض هو وحدة النسبة الثبوتية التي
هي مورد الايجاب والسلب اي الوقوع واللاوقوع
واعتبار الوحدات الثمانية وغيرها انما هو لمحافظة
وحدة النسبة الثبوتية بل العلة انما كانت متعددة
في الوقوع واللاوقوع فالتناقض باق وتعدد علة
الوقوع واللاوقوع ح لا يقدح فيه ومنه يعلم ضعف
الوجوه الثلث التي ذكرها اما الاول فلان تخصيص
الاضافة مع بعده في كلامهم مردود بان النسبة
الثبوتية اذا تعددت باي وجه كان لا تناقض
الوقوع واللاوقوع الوارد عليها اما في الثاني فظ
واما الثالث فلان المواد المذكورة ليست مما يناقض
رفع الاخر كما اشرنا اليه قوله والا كان اولى من الاخر
مطلقا فيه خفاء فلا بد من اثباته قوله ثم ان ارتفاع
المعاني غير معتبر في كل علة تامة عندهم هذا اشارة
الى ان التوجيه الذي اختاره المورد قوله والثاني انا
نختار امتناع الطرف الاخر لا خفاء ترتيب البحث
يقتضي ان يتقدم هذا الايراد بل الثالث ايضا على
الايراد الاول قوله وهو اعم من ان يكون مقتضيا له
بواسطة او بغيرها هذا ايضا ليس بظاهر من قولهم
ان الواجب ما يجب له الوجود ومع التجريد النظر
الى ذاته من غير الصفات الحقيقية بل لعله مما ذكره قدس
سره ومنه علم ضعف قوله فلا حاجة الى تخصيص الغير
مع انه ربما يناقض فيه الخ وكذا الحال فيما ذكره
في حاشية التجريد حيث قال لا حاجة الى هذا

التكلف فان معنى قولهم ما يجب له الوجود من
غير التفات الى غيره ان يكون هو وحده مستلزما
للوجود و كذا لا ينافى الواسطة فى اللزوم انتهى
كلامه قوله اذ لا يلزم من امكان المعلول وامكان
العلة ان عدم المعلول الاول ممكنا ههنا سؤال
وهو ان عدم المعلول الاول ملزوم لعدم العلة
الاولى والمستلزم للمحال الخ ولما اشتهر ان استحالة
اللازم يستلزم استحالة الملزوم فيجب ان يكون
عدم المعلول الاول محالا والجواب ان الملزوم المحال
محال مطلقا وعدم المعلول الاول محالا بالغير هذا
وبقى ههنا كلام فوق ذلك وهو ان امكان الملزوم
بدون امكان اللازم يستلزم امكان وجود الملزوم
بدون اللازم وهو ينفى الملازمة بينهما والحل ان
امكان الملزوم انما هو بالقياس الى ذاته وهو محلوم
امكان اللازم بالقياس اليه اعنى ذات الملزوم الى
امكان اللازم بالقياس الى ذاته ولا يتوهمن ان
هذا قول بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعل الغير
يجيء شيئون نسبة ذاته الى الطرفين وما نحن فيه
امكان بالقياس الى الغير لا امكانه فى ذاته بسبب
الغير وشتان ما بينهما كذا ذكره المصنف فى حاشية
لشرح التجريد فاحفظ فانه جدير به قوله فانما
نقيضها نفاسد على تقدير وجوده هو المعلول
الاول هذا لم لجواز ان يكون من قبل المانع عنه
ممتنعا بالذات كشريك البارى وذلك ظاهر يجوز
ان يكون المعلول الاول من قبيل الثانى ولا بد

من

من نفيه من دليل قوله واجيب عنه بان علة العدم
عدم علة الوجود وهذا مبنى على ان المعلول دائر
على عدمه وجودا وعدما وهو ان كان ظاهرا
لكنه غير بين لاحتمال ان يكون وجود شيء اخر
علة لعدم شيء اخر بان يكون وجوده دائر على
وجود شيء وعدمه على وجود شيء اخر فيكون
وجود هذا الشيء مستلزما لعدم الشيء الاول
لكنه ليس لعدم تأثير ليس بعلة للعدم ولا بد
لنفيه من دليل قوله فعدم علة العدم يكون وجود
علة الوجود او مستلزما له فيه ان عدم شيء كعدم
المانع يجوز ان يتوقف عليه وجود شيء اخر
فعلة الوجود عدم فعدم العلة الوجود وهو
علة العدم يكون وجودا مستلزما له فعدم
عدمها وهو عدم علة العدم ليس بوجود ولا مستلزم
له ومنه علم ضعف قوله لان عدم العدم اما
نفس الوجود او مستلزم له وهذا التفصيل ما
سيذكره بقوله وفيه بحث اذ عدم العدم الخ
قوله بالغير واقع كيف لا وصور الوجود لا يتوقف
على تصور العدم اصلا بخلاف عدم العدم فانه
يتوقف على عدم تصور العدم مرتين وذلك مع
ظهوره مشهور فيما بينهم قوله ولما بطل التسلسل
بطلان التسلسل فى لوازم العلل انما يظهر اذا كان
ترتب العلل كافيا فتامل قوله واجاب قدس سره
فى حاشية التجريد من اصل هذا الايراد الخ واعلم
السؤال الذى ذكره قدس سره هذا الجواب لدفعه

هو ان يقال اتفق العقلاء على الممكن محتاج الى فاعل
يفيد الوجود مغاير للماهية واكثرهم على ان ذلك
لامكانه وفيه بحث وهو ان الممكن هو الذي اذا
نظر اليه مع قطع النظر عما عداه لم يجب لذاته
وجود ولا عدم فلم لا يجوز ان يجب له احدهما
لذاته بشرط وجودي او عدمي فلا يحتاج الى فاعل
موجود مغاير لذاته هذا كلامه قدس سره بعينه
في تقرير السؤال تامل ليظهر لك التفاوت بين
هذا السؤال وبين ما ذكره المص قوله فلو لم يفتقر
لان احتياج الممكن الى علة وفيه بحث لانه لما
يجب لذاته وجوده ولا عدم كانت ذاته من حيث
هي غير مستقلة في شيء منهما بل محتاجة فيه
الى امر اخر مطلق وانه بين فقطعها ان احتياج
الممكن الى مطلق العلة ليس فرع احتياج الوجود
الساوي وقوله اذ على تقدير الاولوية يوجد رجحان
الوجود من غير احتياج الى علة موجدة مردود
بان مفيد الوجود الماهية والمؤثر فيه ليس هو
الرجحان لانه لا بد ان يكون موجودا لان الايجاد
فرع الوجود من غير ولا الماهية بشرط الرجحان
الموجه المذكور ولذا قالوا ان وجود الواجب
عينه والامكان الوجود صفة مفتقرة الى غيرها
فله مؤثر وبداهة العقل حاكمة بوجوب تقدم
المؤثر بالوجود قوله وما يكون ذاته موجودا له
بشرط انتفاء امر ممتنع لذاته هذا واجب لذاته
هذا مم كيف ولا بد ان يستند الواجب لذاته

الحام

الحام لا يستند الى ذاته ولا شك ان عدم ممتنع
لذاته لا يستند اليه واعلم ان المراد بالشرط ههنا
ليس معناه المشهور بل مطلق ما يتوقف عليه
الشيء وجوديا او عدميا قوله وان اشرنا الى
ما فيه من التفصيل وهو الفرق بين امتناع المانعة
وما ليس ارتفاع المانع جزء من علته ما يمتنع المنع
عنه لا ما يمتنع مانعه قوله كما في الوحدة ونظائرها
من المفهومات المذكورة ههنا ضابطة مشهورة فيما
بينهم ذكرها صاحب تلويحات وهو ان كل ما تكرر
نوعه اي تصف اي تشخص بعرض بمفهومه فهو
اعتباري كل نوع كان بحيث اذا فرض ان فردا منه
اي فرد كان موجود وجب ان يتصف ذلك
الفرد بذلك النوع فيه مرتين مرة على انه حقيقة
ومرة على انه صفة فانه يجب ان يكون اعتباريا
لا وجود له في الخارج لئلا يلزم التسلسل في الامور
المترتبة الموجودة معا كالقدم والحدوث والبقاء
والوصفية واللزوم والتعين والوحدة ونحو ذلك
فان الامكان مثلا لو كان موجودا لكان ممكنا
وننقل الكلام الى امكانه ويلزم التسلسل في الامور
المترتبة الموجود معا وهو محال هذا كلامهم ولا يخفى
ان كلا من تلك الامور المتسلسلة ليس اعتباريا
محضا ينقطع بانقطاع الاعتبار سواء كانت من جانب
العلل ومن جانب المعلولات فلو تم ما ذكره المص
لدل على ان التسلسل في تلك الامور مطلقا سواء
كانت موجودة في الخارج اولا باطل ولعل قوله

وفيه ما لا يخفى اشارة الى ما ذكرناه قوله على ما مر
في تحقيق الطريق الثاني والثالث من المسلك
الاول وقد عرفت ما فيه فتذكر قوله فهو واجب
عندهم فيه بحث لانه كيف يكون واجبا عندهم مع
افتقاره الى امر لا استناد اليه وانه ينافي الوجوب
الذاتي بالاتفاق قوله فيحتاج جميع تلك الاعتبارات
الى علة موجبة انت خبير بما فيه مما سبق قوله ان
الامور الاعتبارية مطلقا لا يكون شرطا للوجود
اصلا اهنا على اطلاقه ليس بصحيح لان الموجودات
الممكنة كلها متوقفة على الامكان والاحتياج
والتأثير والوجوب السابق وكلها من الامور الاعتبارية
وقد صرح جوابه ما قيل من ان عدم المانع كاشف عن
امر وجودي مردود بانه تكلف فان بداهة العقل
لا تجوز ان يكون مؤثرا في الوجود ويجوز ان يتوقف
عليه التأثير فيه كما يجوز توقفه على امر وجودي وبعلى
هذا يجوز ان يكون مدخلية الشيء وجودا لاخر من
حيث وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة
والصورة ومن حيث عدمه فقط كالمانع ومن حيث
وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد من عدمه الطاري
على وجوده ويمكن ان يكون قوله فتأمل فيه فان محل
التأمل فان جميع هذه الاعداد واهية اشارة الى
ما فصلناه في بيان حال تلك الاعداد قوله بل الوجه
سنذكره من ان الاولوية تستلزم الوجوب سيظهر
ما فيه ايضا قوله واورد عليه في الوجه الثالث على التقرير
الاول الى يرد عليه الايراد الاول ايضا كما لا يخفى

على المتامل

على المتامل قوله وهو في الحقيقة يعود التقرير الى
فيه تأمل لان الوجوب هناك بالنظر الى الاولوية
المستندة الى الذات وههنا بالنظر الى الذات ولذا
لا يتجه عليه بعض الايرادات المذكورة هناك قوله
ضرورة معية المتضائفين بالذات هذا انما يتم
اذا وجب ان يكون المتضايفان معلولي علة واحدة
واقتضاء معتبر بالذات لذلك محل تأمل قوله ومرجوحيته
مستلزم لامتناعه الى هذا انما يتم اذا كان اقتضاء
الذات رجحان طرف الراجح على سبيل الوجوب اما
اذا كان اقتضاؤها على سبيل الرجحان ايضا فلا
لان للخصم ان يقول ان المرجوحية اذا كانت بالوجوب
كانت مستلزمة لامتناعه واما اذا كانت لا بالوجوب
فلا بان يكون اقتضاء الذات الرجحان على سبيل الرجحان
ايضا لا يكون واجبا وكذا مضايف وهو المرجوحية
واذا لم يكن المرجوحية واجبة لا يكون الطرف المرجوح
ممتنعا كذا نظير ما اورده المحشي على الدليل الذي اورده
بعض المحققين كما نقلناه تفصيلا ولو سلم فلا يدل على
الامتناع الذاتي وامتناع مطلقا مستلزم بوجوب الطرف
الاخر كذلك لا وجوب الذاتي فتأمل فيه ما فيه قوله
ان امكان وقوع كل طرف لما توقف على رجحانه فيه انه
لا يتوقف امكان الوقوع على رجحانه نعم يتوقف الوقوع
على الرجحان قوله ويمتنع ان يكون الطرف المرجوح راجحا
حال كونه مرجوحا هذا الامتناع انما هو بشرط الوصف
لا في زمان الوصف لانه انما يكون كذلك لو كان وصف
المرجوحية في زمان تحققها ضرورية والوجوب اللازم

له هو الوجوب بشرط الوصف والمذكور في الطبقات
انما هو الذاتي فتدبر قوله وهو ايضا محال لهذا مبني
على امكان المحال كما هو المشهور لكن عدم العقل الاول
محال وان كان عدمه ليس بمحال بل هو واقع تامل قوله
قلت بعد اثبات انه لا يكون احد الطرفين اولى له لذاته
احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري هذا
مخالف لما ذكره المص في حاشية شرح التجريد من ان
مقتضى التساوي هو الاحتياج الى مرجح ما فلم لا يجوز
ان يكون ذلك المرجح عدم سبب الطرف الاخر فان تمسك
في دفعه بدعوى الضرورة فانا محتاج الى غيره في
الوجود لا بد له من مؤثر موجود ولهذا احكموا بان
بان العلة الفاعلية لا تكون علة تامة امكن دفعه على
تقدير الاولوية بهذه الدعوى وايضا بان نقال اذا
ثبت احتياجه الى الغير ثبت احتياجه الى موثر
موجود بحكم تلك المقدمة فان قلت بداهة العقل
انما تحكم بذلك التساوي الطرفين دون ما وجوده
اولى قلت له ان يقول اذا جوزتم ذلك على تقدير
الاولوية فلم لا يجوز على تقدير التساوي ولا بد لذلك
من بيان انتهى كلامه اعلم ان الاولوية الذاتية لو كانت
كافية في وقوع الممكنات الممكن لم يكن اثبات الواجب
ولذا التسوا ابطالها وكذا اذا لم تكن كافية فيه لكن
جاز ان يكون الامر الخارج عن ذات الممكن الذي يتوقف
عليه وقوع الطرف الراجح عدم سبب الطرف المرجوح
وذلك لان لنا ان نعرض ان الطرف الراجح هو الوجود
فيجوز ان يوجد الممكنات من غير حاجة الى موثر موجود

فيلزم

فيلزم الامر المذكور وكذا الحال في صورة التساوي
ثم ان ثبت ان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول
وان الممكن لا يمكن ان يوجد بمعدوم ثبت الواجب سواء
تحقق الاولوية الذاتية ولم يمكن كافية في الوقوع او
لم يتحقق اصلا فلا يتوقف ثبوت الواجب على تحقق
تساوي طرفي الممكن وعلم مما ذكرناه ضعف كلام
المص ههنا من وجوه فتدبر قوله لا يلزم امكان وجوده
في وقت عدمه في وقت اخر وايضا هذا الدليل
لا يجري في العلل الاتية بالنسبة الى معلولاتها
فلا يثبت الدعوى الكلية كذا ذكره المص في حاشية
شرح التجريد قوله مناف لما قرروه من ان العلة التامة
قد يكون بسيطة وكذا ينافيه القول بعلية الامكان
والاحتياج والتاثير والقول بان الامكان والاحتياج
وما يساوقهما موضوعة اولا لامفروغ عند طلب
العلة عليها قوله للهذا لان ان يتكلف ويقال المعلول
بالحقيقة هو وجوب الوجود هذا تكلف بعيد بل
خلاف الواقع قوله ومصادم لما قرره المتاخرون
اه وكذا يصادم بزيادة الوجود مطلقا ذهنيا
او خارجا والصفات السابقة على الوجود كلها
من الامكان والاحتياج وغيرهما وايضا يصادمه
القول باتصاف الهيولى بالصورة في الخارج من
تقدم الصورة عليها في الوجود الخارجي وان اردت
فيه تفصيل الكلام فارجع الى ما ذكره المص في حاشية
شرح التجريد وله مزيد توضيح بما نعثر عليه في تعليقاتنا
واعلم ان التسن في المادة التي ذكرها اما في الوجوبات

منع انا سيما في بعض منها ومع ذلك
يصدق تعريف العلة ح

او فى الوجودات او فيهما معا وكذا الحال فى الصفات
السابقة على الوجود ممنوع بان الشىء الواحد لا يكون
له الا وجود واحد لو سلم هذا فى الوجود الخارجى
فظاهر ان الحال فى الوجود الذهنى ليست كذلك
واعلم انه لم يرد الشيخ وغيره الى يعنى انهم لم يردوا
على الاستلزام ولم يدعوا التقدم فلا يكون ما ذكره
المتاخرون من التقدم تاما نقلا عن القدماء كما
انه ليس بتام عقلا لا بالدليل ولما بالبداهة
هذا اخر ما قصدنا فى شرح رسالة اثبات الواجب
قد كمل على يد سليمان بن محمد الراجى كمال
لطفه المنان حفهما مغفرته
الجليلة فى شهر ربيع الاخر
فى بلدة ادرنه فى ليلة
الثلثا لسنة
خمس ومايتين
والف

تم

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا تهنوا ولا تحزنوا نزل تسلية لرسول الله صلى الله عليه وسلم
وللمؤمنين على ما اصابهم يوم احد ورجعوا الى المدينة منهزمين
محزونين وتقوية لقلوبهم على الجهاد وردعا عن التقاعد عنه
جبنا ووهنا وهو عطف على مقدر اى جاهدوا فى طاعة ربكم
ولا تضعفوا عن قتال عدوكم بما اصابكم فى دين الله ولا تجبنوا
ولا تحزنوا من استيطاع العون والنصرة منه تعالى او من ما اصابكم
من قتل وجرح باحد والهزيمة وانتم الاعلون شانا على الاعداء
اى الغالبون عليهم بعد احد فى الدنيا روى ان المسلمين لم يخرجوا
بعد ذلك مع رسول الله الا ظفروا وفى كل عسكر بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا كان فيه واحد من الصحابة كان الظفر لهم وانتم
الغالبون ايضا فى الآخرة لان قتلاكم فى الجنة وقتلاهم
فى النار وهو بشارة لهم بالعلو والغلبة فى الدارين
ان كنتم مؤمنين شرط جوابه محذوف بدلالة ما قبله من النهى
ان كنتم مصدقين بنصر الله ووعده فلا تهنوا ولا تحزنوا
لان صحة الايمان فى القلب يوجب قوة القلب والثقة
بصنع الله وقلة المبالات باعدائه ثم قال تعزية لهم ان يمسسكم
اى يصيبكم قرح بفتح القاف وضمها اى جراحة فقد مس

القوم اى الكفار ببدر قرح مثله قبل قتل المسلمون من الكافرين
ببدر سبعين واسروا سبعين وقتل الكافرون باحد من
المسلمين سبعين واسروا سبعين وفيه ضعف لما سيأتى
ويدل على المماثلة قوله تعالى وتلك الايام اى ايام الظفر والغلبة
نداولها اى نصرفها بين الناس اى بين المسلمين وبين الكافرين
تارةً لهم وتارةً عليهم ومنه قول العرب الحرب سجال اى
مساجلة وهى المناوبة بان يصنع احد مثل ما صنع قرينه
فى جرى او سقى او غير ذلك بالنوبة واصله من الدلو اذا كان
فيه ماء قل او كثر قوله وليعلم عطف على العلة المقدرة
اى فعلنا ذلك ليتعظوا وليعلم بالتمييز والاظهار الله
الذين امنوا بالاخلاص ممن شكوا فى دينهم فيجازون على ما
فعلوا لان المخلص يتبين حاله فى الشدة والبلاء فيعطى
ثوابه بما يظهر منه لا بما يعلم منه ويتخذ منكم شهداء اى
لكى يكرمكم بالشهادة لا لاجل نصر الكفار وحبهم والله لا يحب
الظالمين نفوسهم بالكفر والنفاس تمت عونه